

محضر الجلسة رقم 732

التاريخ: الثلاثاء 16 ذو الحجة 1431 (23 نونبر 2010)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمانية عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، وطبقاً لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطالعكم على ما جد من مراسلات وإعلانات.

السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر علماً أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 38.09 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

كما نخبركم كذلك أن الرئاسة توصلت بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التربية الوطنية بتأخير الأسئلة الموجهة لقطاع التربية إلى آخر الجلسة، وبطلب السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية بتأخير الأسئلة الموجهة لوزارتها إلى ما بعد السؤال الموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الآني الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول إقصاء فئة الأساتذة الذين تم توظيفهم في إطار معلمين مؤقتين أو متدربين إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير السياحة حول تنمية السياحة الداخلية إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 23 نونبر 2010:

– عدد الأسئلة الشفهية: 4 أسئلة؛

– عدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد؛

– عدد الأجوبة الكتائية: سؤال واحد.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

وطبقاً للمادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بست (6) طلبات إحاطة، الكلمة في إطار المادة 128 للفريق الحركي، فليتفضل من أجل إحاطة المجلس علماً.

إذن الفريق يعدل عن الإحاطة، وانتقل إلى فريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علماً بقضية طارئة.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكراً السيد الرئيس.

طبقاً للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علماً ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، تتعلق بالارتفاع المهول لأسعار البذور والأسمدة وندرة البذور المختارة، وهو المشكل الذي يكاد يتكرر مع بداية كل موسم فلاحي، ويؤدي إلى الاضطراب في تزويد السوق الوطنية، وبالرغم من التزام وزارة الفلاحة بتوفير كافة الحاجيات للفلاحين.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية للاتجار في البذور، المعرفة اختصاراً بـ (SONACOS)، والموكل إليها توفير البذور المختارة، تتباطأ وتتلأ في الوفاء بالتزامات الحكومة في هذا المجال، والذي يهيم فئة واسعة من الفلاحين، خاصة منهم المتوسطين والصغار.

ويتجلى هذا التباطؤ من خلال:

أولاً، عدم توفر المراكز التابعة لشركة (SONACOS) على الحجم الكافي من البذور المختارة، وهو ما فتح الباب أمام المبادرات، والباب كذلك أمام المحسوية والزبونية، وتسويقها في السوق السوداء بأثمان مرتفعة، تفوق الأسعار المحددة من طرف الحكومة، مع العلم أن هذه الأسعار مدعمة من طرف الدولة؛

ثانياً، توفر هذه المراكز على عدد محدود من أصناف البذور الأكثر إقبالا من طرف الفلاحين؛

مواجهة غياب تقليد قار للحوار الاجتماعي، أخذت الفيدرالية على عاتقها ضرورة الإسهام في التأسيس لحوار اجتماعي منتج وقار، يهدف إلى الوصول إلى آلية تفاوضية بمقومات المؤسسة في الزمان والمحتوى، تكون بوابة لبناء نموذج اجتماعي مغربي، قادر على معالجة الاختلالات الاجتماعية ومظاهر الهشاشة، واعتبار الشغيلة مكونة أساسا لضمان التوازن لهذا النموذج.

لذلك نعتبر الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا للإصلاح، واليوم وبمناسبة مناقشة القانون المالي، الذي نرى أنه غيب مسألة الحوار الاجتماعي، وكذلك الحكومة التي أخلت بزم من دورة شتنبير للحوار الاجتماعي، نرى أنه من الضروري أن نعود إلى الصواب، وأن يكون الحوار الاجتماعي جزءا من الرؤية العامة للإصلاح.

كذلك طالبنا، والحكومة مشكورة مدتنا بقانون للتقابات، ونعتبره مدخلا أساسيا لإصلاح المشهد النقابي وعقلنة المشهد النقابي والتطور بالمؤسسة النقابية كمؤسسة دستورية إلى مؤسسة فاعلة حقيقية في المجال الاجتماعي.

لذلك، فمؤمنا نتمنى كمرورية نقابية أن يحقق النقطة النوعية التي نريد، ولكنه نريده أيضا أن يكون حدثا وطنيا مسهما في مؤسسة الحوار الاجتماعي وفي عقلنة وتخليق المشهد النقابي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد المصطفى الهبية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في إطار 128 من النظام الداخلي من أجل إحاطة مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، تهم مئات الآلاف من الفلاحين وأسْرهم، وتهم بالأساس إنجاز الموسم الفلاحي الحالي.

فقد استبشر الفلاحون خيرا بالأمطار التي جادت بها العناية الإلهية مؤخرا بعد انتظار يطول، وانطلقوا في الاستعداد لتهيء الموسم الفلاحي عبر الحرث وتهيء الأرض، لكن رغم هذه الجهود فإن الخصاص الكبير في البذور خلف استياء كبيرا وإحباطا لدى الفلاحين الذين كانوا يراهنون على توفر البذور الجيدة من أجل إنجاز الموسم الفلاحي.

وقد قامت مصالح وزارة الفلاحة بدعاية كبيرة في أوساط الفلاحين وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لحثهم على اقتناء البذور الجيدة

ثالثا، نفاذ مخزون البذور المختارة من الدرجة الأولى، وعرض البذور المختارة من الدرجتين الثانية والثالثة، وهي بذور ليست ذات جودة عالية ومعرضة للإصابة بالأمراض الطفيلية، ولا تتماشى مع ما هو مسطر في مخطط المغرب الأخضر، بالإضافة إلى انعكاساته السلبية على جودة الإنتاج الفلاحي المغربي.

السيد الرئيس، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعلن استغرابنا إزاء الاستخفاف الذي تتعامل به الحكومة مع المسألة الزراعية، ومقاربتها التقليدية، بحيث أن النهوض بالزراعة لم يعد مجرد عملية قلب الأرض وثر البذور وانتظار وقت الحصاد، بل أصبحت علما وصناعة قائمة بذاتها، الأمر الذي يفرض التعامل مع الواقع الزراعي بمنظور مغاير، من أجل خلق الظروف البيئية الزراعية الممكنة للتطبيق، التي تساهم في خلق إنتاج زراعي أفضل أمام حدة المنافسة، حيث استطاعت بعض شركات البذور العالمية بل حتى العربية إنتاج أصناف عالية من الجودة، وإعطاء إنتاجية عالية، تمكنت من خلالها أن تجتذب اهتمام الفلاحين والمزارعين وجميع أصحاب الشأن الزراعي من السعي إلى اقتناء الأفضل منها من أجل تحقيق غلة وإنتاجية عالية.

وفي هذا الصدد، نجد التأكيد في فريق الأصالة والمعاصرة على أنه لا يمكن لبلادنا أن تتمكن من التنزيل الجيد لمخطط المغرب الأخضر في ظل غياب سياسة عمومية فلاحية ناجعة، تلائم بين واقع الفلاح المغربي ومتطلبات تأهيل القطاع الفلاحي، مثلما أؤكد على ضرورة تفعيل الوزارة الوصية على قطاع التفتيش والمساءلة من أجل متابعة الضارين الذي يعانى من جشعهم الفلاحون الصغار والبسطاء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية... إذن يعدل الفريق على... بعده الفريق الفيدرالي، الكلمة للفريق الفيدرالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

في حقيقة الأمر إحاطة اليوم تكسني بعض الخصوصية، لأنها تمنا كفريق، لأن مركزتنا النقابية، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، تعقد مؤتمرها الوطني الثالث أيام 26، 27 و 28 فبراير، لذلك أردت أن أستغل هذه المناسبة لأؤكد أن الفيدرالية الديمقراطية للشغل التي أخذت على عاتقها بناء علاقات محنية متوازنة في إطار تديرها للملف الاجتماعي، والعمل على عقلنة وتطوير المشهد النقابي، وتأسيسا على مقاربتها للمسألة الاجتماعية في

السيدة لطيفة أخرباش، كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية

والتعاون:

شكرا لك السيد الرئيس الكريم.
السيدات والسادة المستشارون الكرام،
ما هو ثابت وجوهري...

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي للمنصة السيدة الوزيرة، تفضلي للمنصة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

السيد الرئيس الكريم،
السيدات والسادة المستشارون الكرام،
ما هو ثابت وجوهري ومعلن عنه من الطرفين، هو ضرورة أن تكون
العلاقة المغربية الإسبانية محكومة برؤية إستراتيجية، أساسها وقوامها حوار
سياسي صريح، تعاون اقتصادي طموح، تفاعل ثقافي خصب، وأيضاً، كما
تفضلت بذلك السيد المستشار المحترم، مقارنة أمنية تشاركية.
وفعلاً ما هو ثابت وما هو غالب هو أن هاته العلاقة هي مبنية على
رؤية مستقبلية، تستحضر في نفس الآن:

أولاً، الدور الهام الذي يضطلع به بلدنا في حوار المغرب العربي الإفريقي
والتوسطي، وتستحضر أيضاً مكانة ووزن المملكة الإسبانية داخل الاتحاد
الأوروبي وكفاعل دولي، كما أن هذه العلاقة تراهن بشكل فعلي وملموس
على مؤهلات الطرفين على المستوى الاقتصادي والتجاري والاستثماري.
أكد أن هاته العلاقة المغربية الإسبانية تمر من حين لآخر بفترات شد
وجذب بحكم طبيعة وخصوصية المشاكل الموجودة بين بلدين جارين،
مشاكل لها حمولات تاريخية ولها تأثيرات متعددة الأبعاد، وفي هذا الصدد
يمكن أن نتذكر هنا جميعاً التوترات التي حصلت على هذه العلاقة في
الصيف الماضي، أذكر فقط تحليق مروحيات إسبانية فوق المياه المغربية،
أذكر أيضاً استخدام العنف ضد المواطنين المغاربة في مليلية المحتلة، وهذه
الأحداث طبعاً كانت مهمة جداً بالنسبة لتحليل هذه العلاقة وللتعبير عن
الموقف المغربي الحازم من هذه التوترات.

وبشأن هذه الأحداث، صدرت بيانات توضيحية وواضحة من لدن
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ونستحضر هذا أيضاً جميعاً، كانت هناك
اتصالات على أعلى مستوى، هناك اتصال بين صاحب الجلالة الملك محمد
السادس نصره الله والعاقل الإسباني، وهذه الاتصالات كانت لأجل
الوصول إلى نتائج ضد هذه التوترات في إطار - طبعاً - الاحترام المتبادل،
إذن هناك علاقة إستراتيجية، هناك إحساس مشترك، وهناك اشتغال
مغربي على هذه العلاقة بهذا النفس وهذا التوجه الإستراتيجي.

بقي أن أشدد أن أحداث 8 نوفمبر بالعيون، أثبتت وتثبت أن بناء هذه
العلاقة المغربية الإسبانية الإستراتيجية، يتطلب ليس فقط نبذ الممارسات

والمغرب اليوم، السيد الرئيس، كما إسبانيا بالأمس، كان ضحية أعمال
للتهريب والتقتيل، مورست في حق مواطنهم من لدن تنظيم الغدر والهجرة
والمواقع المأجورة والمواقف المنغلقة والمتحجرة، تنظيم البوليساريو الإرهابي
السيد الرئيس.

وتأسيساً عليه، فإن إسبانيا كبلد، تنطلق باسمه مؤسسته الرسمية
الخول لها ذلك، يضبط جيداً أطراف المعادلة، ويزن بالتأكيد كفتي الميزان،
ذلك الميزان الذي في طرفيه من جهة التعاون والتشارك الإستراتيجي
الشامل مع المغرب القوي بوحدة ترابه وبنعمة أمنه ودينامية الديمقراطية
والحقوقية والحداثية، ومن جهة أخرى محاولة وزعزعة أمنه واستقراره
والطعن في قضاياها المصيرية، مع أنه لن يسمح بأي شيء من ذلك، السيد
الرئيس، إلا أن من شأن ذلك أن يحدث تداعيات خطيرة لن تبق إسبانيا
وشعبها، الذي نكن له كل الاحترام والأخوة، في منأى عنها، علاقتنا لا بد
أن تتوطد أكثر فأكثر، وأحسب أنه لا خيار لنا سوى ذلك، إنها حقبة
الجوار وحقبة المصالح الإستراتيجية المشتركة.

أما الآن وبعد ما قيل، فنحن مع المساحات الخفية والمظلمة لن نكون
جبناء في المواجهة، ولا نتستر في ذلك ببساطة لأننا لا نحمي قضية
مأجورة، ولا نخوض معركة بوكالة، وإنما نحمل قضية مشروعة لأمة بأكملها،
قضية نعتبرها قضية موت أو حياة، لأن كرامة الوطن من كرامتنا ووجوده
من تضحياتنا التي نعز بها، السيد الرئيس... قبالة قلت لك غادي زويدو
واحد الدقيقة، ميكليس ندير التعقيب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت ديال التدخل والتعقيب بجوج، خذ واحد جوج دقائق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس، أظن الرسالة قد وصلت، وحيث أن تقاليدنا كبلد في
الأيام القليلة الأخيرة رسائل في الاتجاه المعاكس من رسائل الحكومة ومن
الخارجية الإسبانية، وهي رسائل كيفما كان الحال مدعاة للتفاؤل، وترجم
الحكمة في التعامل مع الأزمات.

على هذا الأساس، السيدة الوزيرة، نود منكم بعد أن نخيلكم على
مجهوداتكم وإنجازاتكم الأخيرة أن تبسطوا علينا قراءاتكم الظرفية لتطور
العلاقات المغربية الإسبانية على ضوء أحداث العيون الأخيرة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، مع إخباركم أن الوقت قد انتهى، لا وقت التدخل
ولا وقت التعقيب، إذن غادي نعطيو الكلمة للسيدة كاتبة الدولة في
الشؤون الخارجية، ولها نفس الوقت من أجل الإجابة عن السؤال
المطروح، فلتفضل السيدة الوزيرة مشكورة.

السيدة أمينة بن خضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نذكر بأن برنامج الكهرباء القروية الشمولي قطع أشواطاً هامة، وتحققت في إطاره إنجازات كبيرة، مكنت من تعميم شبه كلي للكهرباء على مختلف جهات المملكة.

وإلى حدود نهاية شهر شتنبر 2010، استفاد من هذا البرنامج حوالي 36458 دوار، موزعة على مختلف الجماعات القروية، مما مكن من إيصال الكهرباء إلى حوالي 2 مليون ديار المساكن أي ما يعادل 11,7 مليون ديار المستفيدين، وبلغ الاستثمار الإجمالي منذ انطلاق هذا البرنامج 18 مليار ديار الدرهم.

وقد مكنت هذه الإنجازات من رفع نسبة الكهرباء القروية من 18% سنة 1995 إلى ما يفوق 96,7% إلى حدود شهر شتنبر 2010، ويمثل هذا الرقم نسبة المساكن التي تم ربط الدواوير التي تنتمي إليها بالشبكة الكهربائية، وهذا الرقم هذا اللي هو معدل يمكن لو يكون فيه بعض الفرق بين الجهات، وكيدور ما بين منطقة واحدة فيها 84% والآخرين كلهم فيهم 95% / 96%، ومناطق اللي فيها 99%، والمناطق اللي باقية مغطياش كانت لها أسباب كمناطق جبلية صعبة باش يكون الوصول إليها أو تشتت الساكنة وبعد عن الشبكة الكهربائية أو قلة الموارد المالية بالنسبة للراغبين في الاشتراك أو وجود بعض المساكن المهجورة.

وبالنسبة لسؤالكم حول نسبة الربط الحقيقي، والتي يمكن تعريفها كعدد المشتركين القرويين بالنسبة لعدد المساكن التي تم ربط الدواوير المنتمية لها بالشبكة الوطنية في إطار هذا البرنامج، فهي تصل حالياً إلى 82%.

وأحيطكم علماً أن معظم الأشغال المتعلقة بالكهربة القروية تعرف سيراً عادياً، باستثناء بعض الصعوبات التي قد تعيق عملية إنجاز الأشغال من طرف بعض المقاولات، والتي تعتبر مرحلية، وتتم معالجتها حسب الوقوع.

ومن أجل استكمال كهربة الدواوير المتبقية، وخاصة منها التي سبق أن برمجت للكهربة بواسطة الألواح الشمسية، فيتم حالياً إعداد مشروع لكهربة 4200 دوار أو تقريبا 136 ألف مسكن، ما بين 2011 و2013 بغلاف مالي يصل إلى 3,8 مليار ديار الدرهم.

فيما يخص الجماعات المحلية ذات الدخل المحدود، فإن وزارة الداخلية، من خلال المديرية العامة للجماعات المحلية، تعمل على دعمها وذلك بتغطية مساهماتها، أما بالنسبة للجماعات المحلية التابعة لأقاليم الشمال فيتم دعمها أيضاً من طرف وكالة تنمية الأقاليم الشمالية مع وزارة الداخلية، وقد تم إحصاء الجماعات ذات الدخل المحدود من طرف وزارة الداخلية، حيث تمت الموافقة من طرف المكتب الوطني للكهرباء على إعادة جدولة مساهماتها على مدة 5 سنوات.

وشكراً.

الخبيثة للتسميم والتظليل الإعلامي، بل يتطلب أيضاً تجاوز التمثل المتجاوز، والنظرة النمطية حول المغرب، هذا البلد المتغير، المتجدد، المتطور، يتطلب هذا أيضاً الاشتغال والتصدي بكل جرأة وبنقد ذاتي التصدي للموروفويا، ليس فقط لأن هذه الظاهرة البغيضة هي مرتبطة بأزمة مضت وانقضت، ولكن لأن الموروفويا هي في حقيقتها موجهة ضد مصلحة الطرفين معا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة، ولنا عودة للموضوع إن شاء الله بمناسبة دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون في القريب العاجل إن شاء الله.

نتنقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول نتائج البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: بناصر أزوكاغ، عبد الحميد السعداوي، لحسن بلبصري، الهاشمي السموني، يحفظه بيمبارك، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، الأستاذ أزوكاغ.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،
السادة الوزراء،
السيدات الوزيرات،

إن توفير وتعميم الكهرباء يعتبر من الركائز الأساسية لإرساء تنمية قروية مستدامة وتفعيل فلسفة ومضامين التنمية البشرية المنشودة، وعلى هذا الأساس يحظى البرنامج الوطني لكهربة العالم القروي باهتمام كبير رغم ما يرافقه من مصاعب وتكاليف تؤرق كاهل الساكنة القروية والجماعات القروية الفقيرة على الخصوص.

وفي هذا السياق، نعود مجددا لاستفساركم، السيدة الوزيرة،
ومساءلتكم حول ما يلي :

أولاً، ما هي النسبة الفعلية المحققة في هذا البرنامج على أرض الواقع؟ كيف تفسرون العجز في عدم إنهاء هذا البرنامج في آجاله المحددة في 2007، وما هو السقف الزمني الجديد لإغلاق هذا البرنامج؟
ما هي حصيلة العمل الحكومي لحل إشكالية الجماعات المحلية الفقيرة قصد تمكينها من الاستفادة من هذا البرنامج؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلتي السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، لك الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد بناصر أزوكاغ:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه التوضيحات، إلا أننا بصراحة نحن نشك في هذه النسب ديال 96%، نأخذ على سبيل المثال إقليم خنيفرة في الجماعات ديال قيادة مولاي بوعزة والجماعات ديال إقليم خنيفرة، أنها النسبة الحقيقية لا تتعدى 30%، إلى اخذنا النسبة الحقيقية أن عدد السكان اللي تيساتفادوا من (les compteurs)، عدد المنازل اللي تيساتفادوا من (les compteurs) وتقسما على عدد المنازل ديال الجماعة، أن بالنسبة لي هاذ 96% مغاديش نوجدوها في أي جماعة قروية في أنحاء المغرب، يستحيل هذه النسبة.

أنا بالنسبة لي العالم القروي يعيش واحد العزلة، وما مستافدش في هذا البرنامج ديال كهرة العالم القروي، وهو أنه تنطلبو منكم ومن الحكومة أنها تعاود البرمجة ديال برنامج ديال الكهرباء، لأنه ما تمش في 2007، ما تمش حتى في شي حاجة، وحتى الحكومة ما شارت لو لا في التصريح الحكومي الأول ولا في الثاني، علاش؟ ما انتهت هذه البرمجة هاذي. وفي هذا الإطار، السيدة الوزيرة، نطلب منكم باش تعاود البرمجة، وتأخذ بعين الاعتبار الجماعات الفقيرة ذات الدخل المحدود، لأن الجماعات الفقيرة ما استافدتش تماما من هذه البرمجة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، لك الكلمة السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بحال اللي قلت من قبل بالنسبة للكهربة القروية هي وصلت إلى 96,7% بعد ما كانت 18%، والنسبة ديال الربط الحقيقي هي 82%، وكاين بعض المناطق اللي باقي اليوم بحال اللي قلت بأسباب واضحة، إما بعيدة على الشبكة، إما متشنتة، إما في مناطق جبلية اللي باقي ما تغطت، واللي اليوم مع وزارة الداخلية عملنا برنامج تكميلي باش نغطيو هاذ المناطق اللي باقي معزولة واللي إن شاء الله غادي يوصلها أيضا الكهرباء في أحسن الظروف، وهاذ الشيء يتطلب وقت.

كاين أيضا أعطاب اللي كتجي من التأخر الحاصل في عملية المصادقة من طرف اللجان الإقليمية اللي حتى هي كتصادق على هذا البرنامج، أو عدم استجابة الشركات اللي كتدخل في طلبات العروض، واللي تتعطل

بعض المرات الإنشاء ديال العمل أو تعرض ملاكي الأرض، ولهذا كيمكن يتعطلوا حتى هما بعد التعطيل في بعض المشاريع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآبي الثاني موضوعه الانقطاعات المتكررة التي يعرفها التيار الكهربائي، مقدم من طرف مستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. لكم الكلمة لتقديم السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

تعتبر الطاقة بمختلف أنواعها مادة أساسية وحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وللإستعمال اليومي للمواطنين، وعلى الخصوص الطاقة الكهربائية التي أصبح استعمالها متزايدا بالنسبة للإنارة ولعمل الأجهزة الإلكترونية داخل البيوت والآليات داخل المصانع والمعامل ومختلف الإدارات والمرافق. غير أن الملاحظ أنه بين الفينة والأخرى يتعرض التيار الكهربائي للانقطاع المفاجئ ودون سابق إشعار، مما يؤدي إلى توقف الحركة الإنتاجية، ويعرض مختلف الأجهزة الكهربائية للضرر.

وعليه، فإننا نشدد على ضرورة تحمل المسؤولية الكاملة في إشعار المواطنين بكل انقطاع محتمل للتيار الكهربائي تفاديا للأضرار الناجمة عن عدم القيام بذلك.

لذلك، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير التي ستخذونها لتفادي انقطاع التيار الكهربائي بدون إشعار مسبق. وشكرا السيد الرئيس، الاحتفاظ بالوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لك الكلمة السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت نؤكد في البداية على أن توفير الخدمات العمومية للمواطنين، وعلى رأسها الكهرباء، في أحسن الظروف، تعتبر من بين أولويات الوزارة بالنظر للدور الهام الذي تلعبه هذه المادة الحيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

الضوء كيشعل إلا في الصيف، في الشتاء ما كيشعلش، شوية ديال الشتاء ها هو الضوء مشى، هذا في دائرة تاجكيست، وزيادة على ذلك في الجماعات القروية في الإقليم بصفة عامة.

كاين الخصاص في التقنيين والأطر المباشرة، كاين السيد الوزيرة الأداء ديال الفاتورات، كما تعلمون السيدة الوزيرة أن المواطن كيحي 120 كلم باش يؤدي الفاتورة، معناه ديك الثمن باش يؤدي الفاتورة خصو يضربه في جوج باش يحي باش يؤدي الفاتورة، إذا كان عندو في (le compteur) غادي يخلص 200 درهم فخصو يزيد 300 درهم باش يحي يؤدي الفاتورة، راه 200 و 120 كلم اللي كيحي المواطنين.

علاش، السيدة الوزيرة، ما تخصصوش واحد الموظف ينتقل لمراكز الجماعات القروية خطرة في الشهر ويستخلص ذيك المبالغ المالية ديال المواطنين؟

السيدة الوزيرة راه كاين حالات الضعف في المجال القروي، احنا اللي كنا نلاحظو في المجال الحضري، أصحاب الضو كيجيو يدقوا على البيان، ولكن في المجال القروي المواطن كيحي 120 كلم. وشكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لك الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت نكمل التدخل ديالي ونقول كما جاء أيضا في كلام السيد المستشار المحترم بأن هناك برامج مهمة لتقوية الإنتاج ديال الكهرباء في بلادنا، والتي خصنا نعرفو بأن هو أن الطلب المتزايد بفعل الدينامية الاقتصادية والاجتماعي اللي كنعرفها بلادنا وبفضل أيضا البرنامج ديال الكهرباء القروية اللي وسع اللجوء للكهرباء لأكثر ممكن من المواطنين كيدفع يعني واحد التقوية ديال الطلب اللي غادي يضاعف 2 مرات المستوى اللي عندو اليوم إلى 2020، وغادي يضاعف 4 مرات في أفق 2030، ولهذا الغرض عندنا برنامج جد مهم لبناء محطات جديدة وتنويع المصادر المحطات ديال الجرف الأصفر وديال آسفي لتوليد الكهرباء، البرامج الضخمة اللي سيدنا أعطى الانطلاقة ديالها ديال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، ومحطات أخرى اللي تبنات باستعجال ما بين 2008 و 2010 بقدرة تقريبا 1000 ميغاواط، وهذه البنات التحتية كلها راه غادي تمكن من تقوية قدرات الإنتاج والتي غادي تساعد حتى هي في المستقبل في التقليل ديال القطاعات.

وسعيا منه لتحسين جودة الخدمات المقدمة للزبناء، يعمل المكتب الوطني للكهرباء على تنفيذ برنامج سنوي يخص إنجاز مشاريع تقوية الشبكة الكهربائية، والتي من شأنها أن توفر الطاقة الكهربائية المطلوبة، وتساهم في تفادي الانقطاعات.

كما أن هناك مشاريع في طور الإنجاز وأخرى قيد الدراسة، ستمكن من تلبية الاحتياجات المستقبلية من هذه الطاقة وفق المخطط المديرى المسطر لهذا الغرض، وذلك عن طريق تخصيص جزء مهم من الميزانية السنوية قصد الحد من الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

وبغيت نذكر أيضا بنوع الانقطاعات اللي كتنكون، كاين انقطاعات اللي كتنكون مبرجة من أجل الصيانة والوقاية ديال المنشآت الكهربائية، الانقطاعات الاستعجالية الغير مبرجة، الانقطاعات المفاجئة الناتجة عن الأعطاب التقنية التي تتعرض لها الشبكة الوطنية، والتي تكون أسبابها بعض النوبات الطقس أو الأعمال التخريبية اللي عرفناها في بعض المناطق في الشهور السابقة.

وتفاديا لهذه الانقطاعات الفجائية والخارجة عن إرادة المكتب الوطني للكهرباء، يعمل هذا الأخير جاهدا وبصفة مستمرة على صيانة وتقوية وتجديد منشآته الكهربائية، بما فيها الخطوط والمحولات الكهربائية قصد توفير الكهرباء بالجودة المطلوبة.

أما فيما يخص الانقطاعات المبرجة التي تدخل في إطار صيانة منشآت الشبكة، فالمكتب يحرص سلفا ودائما على إخبار الزبناء والمصالح المعنية في الوقت المناسب من أجل تمكينهم من اتخاذ الاحتياطات اللازمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب، إلا أن، السيدة الوزيرة، يجب تحديد المسؤوليات، خاصة أن الانقطاعات المفاجئة تؤثر على مجموعة من الآليات، سواء داخل المنازل أو المعامل، يجب تقوية وتنويع مصادر الطاقة لضمان التزويد المستمر والسليم بالطاقة، يجب على الجهاز المكلف بتزويد الطاقة أن يتحمل مسؤوليته، سواء الوزارة الوصية أو شركة التدبير المفوض خاصة أن هذه الخدمات مؤدى عنها وبأثمان تتجاوز القدرة الشرائية للمواطنين.

انقطاع التيار الكهربائي بإقليم الحسيمة بصفة عامة ودائرة تارجيست بصفة خاصة، خصوصا في المجال القروي، السيدة الوزيرة، فكما تعلمون، السيدة الوزيرة، أن دائرة تارجيست تتوفر على 14 جماعة قروية وبلدية حضرية، وكتوفر على جوج تقنيين في المكتب الوطني للكهرباء، وعندنا

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت أن أؤكد بأن المكتب الوطني للكهرباء مؤسسة وطنية، تضطلع بمهام حيوية مرتبطة بمرفق عام ذي أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وذلك وفق إطار يضبط كافة مسؤولياتها وتدخلاتها لضمان الصيرورة المثلى لموجبات وضرورات الاستجابة للمنفعة العامة.

وفي هذا الإطار، فإن كافة المشاريع التي ينجزها المكتب الوطني للكهرباء تخضع لمساطر مضبوطة، تمكن من التتبع الفعلي والدقيق لمختلف مراحل إنجازها انطلاقا من برمجتها ومرورا بإبرام الصفقات والانتهاؤ بتشيغها، وذلك ضمانا للنجاعة والشفافية والنزاهة اللازمة.

أما فيما يخص سؤالكم على ما جاء في بعض الصحف، فأذكر أن هذا المشروع للجرف 5 و6 قد تمت الموافقة عليه من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء، وتم تعيين لجنة وزارية كما هو الشأن للمشاريع الماثلة عهد إليها بتتبع مختلف مراحل تنفيذه.

ويجب التأكيد أولا بخصوص ذات الأخبار على أن نازلة الحال حسب المعلومات الأولية التي تتوفر عليها، تم نزاعا بين شركة وأجير سابق لديها بشأن إقدام هذه الأخيرة على فصله من عمله ونشوء خلاف حول تنفيذ الشروط التعاقدية المنصوص عليها في هذا الحال في عقد العمل الذي كان يجمع بين الطرفين.

وكما جاء في سؤالكم، فإن هذه القضية معروضة على أنظار العدالة خارج الحدود الوطنية لبث فيها، وكيفما كان الحال فبحكم ارتباطها بمشروع يتم إنجازه بالتراب الوطني فإن المصالح المختصة سواء داخل هذه الوزارة أو خارجها تقوم بمتابعته عن كثب في انتظار ما ستتؤول إليه من نتائج، وأؤكد لكم أنه في حالة ثبوت مسؤولية أي طرف من الأطراف داخل التراب الوطني، وانطلاقا من مبدأ إقليمية القوانين، فإنه سيتم اتخاذ الإجراءات الضرورية طبقا للقوانين الجاري بها العمل بخصوص مثل هذه النوازل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أنا تكلمت السيدة الوزيرة على أخبار تناقلتها عدد من الصحف الوطنية والأجنبية، وتناولتها كذلك بورصة (dow jones) نتاع نيويورك و (wall street)، والتي كابتة دعوة قضائية مرفوعة أمام محكمة (Michigan) في الجهة الشرقية، والتي المقال فيه اللي هو تقريبا من 38 صفحة، والتي كيشيروا فيه وكيجبدوا المغرب على أن تعطلت في المغرب

فيما يخص سياسة القرب، فالمكتب الوطني عمل جهود في السنين الأخيرة في تحسين الخدمات للمواطنين، وإلى باقين المشاكل يمكن لنا نشوفوها أيضا مع المراكز المختصة باش نشوفو الحلول المناسبة.

فيما يخص الاستخلاص ديال الفواتير، بغيت أذكر بأن دخلنا أيضا في هذه السنين الأخيرة العدادات ذات الأداء المسبق اللي كتسهل حتى هي المأمورية باش الزبناء يمكن لهم يشتربو القدرة اللي كيجتاجوها، وما يكونش دائما كيمشيو من مكان السكن ديالهم إلى المكان الأداء، وهاذ الشي كلو كيبقى في إطار التحسين أيضا في المستقبل إن شاء الله. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

ننقل إلى السؤال الموالي، موضوعه أيضا المكتب الوطني للكهرباء، وهو سؤال ثالث، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواني، إخواني المستشارين،

تناولت بعض الصحف الوطنية في الآونة الأخيرة أخبارا تضع مسؤولين في المكتب الوطني للكهرباء في قفص الاتهام، ومفادها أن الرئيس التنفيذي السابق لشركة الطاقة الإماراتية المستغلة للمحطة الكهربائية للجرف الأصفر، الأمريكي (Peter Barker-Homek) وضع شكاية لدى إحدى محاكم ولاية ميشيغان، يدعي ويتهم من خلالها مسؤولين إماراتيين أعضاء مجلس إدارة الشركة بإجباره على التوقيع على مصاريف وتعويضات غير قانونية، بلغت حسب ما تناقلته أخبار هذه الصحف 5 ملايين دولار، وذلك من أجل الحصول على صفقات مرتبطة بالمكتب الوطني للكهرباء.

لهذا، وأمام جسامة هذه الاتهامات التي تمس بمصدقية إحدى أهم المؤسسات العمومية الوطنية بالمغرب، والتي كان من المفروض أن يقوم مسؤولوها بالرد عليها، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بصفة عامة للبحث في هذه النازلة من أجل إعطاء توضيحات للرأي العام الوطني بشأن هذه الاتهامات الخطيرة والخطيرة جدا؟

وشكرا، وأحتفظ بالوقت المتبقي للتعقيب، السيد الرئيس، إلى اسمحتي.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى بغيت نؤكد ونذكر بأن في هذا القطاع كعرفو تطور جد مهم منذ عدة سنوات، وكعملو مشاريع جد ضخمة، من أكبر مشاريع المملكة بملايير، كل سنة كيستثمر هذا القطاع ديال الكهرباء ماين 8 و6 مليار ديال الدرهم، والمشاريع ديالنا متبعة من طرف المجلس الإداري، واللجن المختصة فيها ممثلين ديال الوزارات الوصية: الطاقة والمالية، والممثلين ديال المكتب اللي كي عملوا مجدية في تتبع هذه المشاريع الضخمة والكبيرة.

فيما يخص هذه النقطة بالأخص، هذه المسألة اليوم قضائية ماين الشركة وعامل سابق فيها، ملي يخرج القضاء وإلى ثبتت شي حاجة على أي شخص مغربي، ذيك الساعة الحكومة المغربية غادي تاخذ المسؤولية ديالها وتاخذ التدابير، اليوم ماكينش الحق باش نتهم أي واحد، والناس خدمة مجدية في هاذ المشاريع الضخمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، وشكرا لك على المساهمة، ثم ننتقل إلى السؤال الآني الموجه للسيدة وزيرة الصحة حول ضرورة إنشاء مستشفى جامعي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد يراة السباعي، العربي سديد، إسماعيل قيوح، بلعيد بنشمسي، سعيد كرم. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح سؤالهم.

المستشار السيد محمد يراة السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسيد الوزير،

إخواني، أخواني المستشارين،

سؤالي موجه للسيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة.

السيدة الوزيرة، بداية لا بد من أن نتقدم لكم السيدة الوزيرة المحترمة بخالص الشكر والتقدير والامتنان على الجهود الهامة والمتواصلة التي تبذلونها لتأهيل القطاع الصحي من خلال الرفع من مستوى الخدمات في ظل الإرث المتتالي للإكراهات التي يعرفها الجميع.

السيدة الوزيرة المحترمة، لا يخفى عليكم الدور الهام والأساسي للمستشفيات الجامعية في الدفع بتطوير الخدمات الصحية بمناطق وطننا العزيز عن طريق الاستفادة من كفاءات الأطر الطبية الوطنية والتجهيزات الحديثة للفحوصات.

وإذا كنا نتابع باهتمام متزايد استفادة العديد من جهات المملكة من هاذ الصنف من المستشفيات، فإننا في جهة سوس ماسة درعة بكل ما تشكله من ثقل في الاقتصاد الوطني لم تحظ بعد بالاستفادة من هاذ الصنف من

وأن ذاك السيد رفض يمتثل للمجلس الإداري اللي فرض عليه يعطي أمور اللي هي غير قانونية، واللي المحامي ديالو (Miller Barondess)، واللي رفع هذه الدعوى.

لهذا، السيدة الوزيرة، هذه أمور اللي كنسيء لسمعة المغرب ومؤسسات المغرب، احنا ما كقولوش أن هاذ الشي كاين، هناك خبر وأخبار صدرت وأن شي أمور كنصدر أمور بسيطة في الجرائد ويتم استعمال الحق القانوني اللي معطي وهو بيان الحقيقة، ولكن مع الأسف هاذي أخبار ثقيلة، ثقيلة بزاف وخطيرة بزاف، وكنتمس كيف ما قلت في البداية مؤسسة وطنية معروفة، ما غنحتاجش، ذاك الشي قلتوه، وعندها المنفعة العامة وكذا، وكنتمس بناس، وكنتمس مسؤولين مغاربة، وفي الدعوى مذكور المغرب بالإسم.

كان من الأخرى على الحكومة، ماشي المديرية العامة نتاع (ONE)، على الحكومة بصفة عامة تجاوب وترد على هاذ الشي إلى مكابنش، ماشي نتسنى على أن إذا ثبت، وهذه أخبار اللي كنسوء لنا في الترتيب في المؤشرات اللي احنا متأخرين فيه نتاع التنافسية وفي المؤشرات نتاع الحق نتاع المستثمر، اللي احنا مرتبين في الدرجة 114 عالميا، في مناخ الأعمال اللي احنا مرتبين فيه في الدرجة 94 عالميا.

هاذ الشي كلو وكنبقاو ساكتين، أخبار بهذا الشكل اللي كنتمس بالمصادقية، الملك ديال البلاد سيدنا الله ينصرو كيقتل يجري شمالا وشرقا، جنوبا وشمالا باش يزيد بهاذ المغرب للقدام، واحنا كان من الواجب عليكم بصفة عامة باش يتم الرد على هذا الكلام بطريقة أو بأخرى، لأن كما قلت هاذ الشي تناقلته (REUTERS)، هذه وكالة أنباء عالمية معروفة، واللي كتعطي المعلومات لجميع الوكالات الأخرى، اللي هي مرجع واللي تدار في فاتح شنتبر 2010، هذا خبر اللي هو ماشي ساهل وماشى هو بسيط ولأنه كيمس المصادقية ديال المؤسسات المغربية بصفة عامة، ومخضناش نسكتو على هاذ الشي هذا.

إلى مكانش هاذ الشي هذا، الجرائد اللي نشرته الوطنية نرد عليه، وكنقولو أن هاذ الشي مكابنشاي، وكنعطيو هاذ الشي اللي قلتي هنا، ولكن بتوضيح ماشي جواب عام وعموميات اللي كنعومو فيها السؤال، ولكن يعني أجوبة مدققة بالشكل اللي كييجل الرأي العام الوطني يرتاح على أن كاين عندنا مسؤولين في مستوى معين.

لهذا، السيدة الوزيرة، في نظري هذا ملف اللي خصكم تاخذه، الحكومة بصفة عامة تاخذو بواحد الجديدة قصى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيدة الوزيرة لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

ولكن جوابا على سؤالكم، السيد المستشار المحترم، يمكن لي نقول لكم على إنجاز مشروع مستشفى جامعي بالجهة الجنوبية سوس ماسة درعة، وخصوصا أكادير، يعتبر أمر قائم لما تتوفر عليه الجهة من مؤهلات، وما يفرضه كذلك الوضع الإبيدولوجي والديمغرافي والجغرافي للمنطقة التي سيغطيها هذا المشروع.

فوزارة الصحة، السيد المستشار، عازمة على بناء مستشفى جامعي بمدينة أكادير، وفي هذا الصدد أريد أن أخبركم، السيد المستشار، على أن البقعة الأرضية المخصصة لهذا المشروع هي الآن جاهزة، كما أن مديرية التجهيزات والصيانة بوزارة الصحة هي بصدد القيام بالدراسات الأولية. أريد كذلك أن أخبركم على أنه تم عقد مؤخر اجتماع موسع الذي ترأسه السيد الوالي ديال الجهة مع الكتائبين العاميين لوزارة التعليم العالي ووزارة الصحة من أجل تدارس السيناريوهات الممكنة لإنجاز هذا المشروع. أما فيما يتعلق بالمدة الزمنية، مشاريع مثل بناء مستشفى جامعي هي مستشفيات ضخمة، تتطلب إمكانيات ضخمة وتتطلب وقتا كبيرا كذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار لكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد يراه السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أشكركم أولا على هذا الجواب الإيجابي، وكنتمناو أن يخرج هذا المشروع في أسرع وقت لأن الساكنة كما قلت لك ديال أكادير والمناطق الجنوبية كلها في انتظار المستشفى الجامعي وكذلك كلية الطب. لقد سبق لي، السيدة الوزيرة، أني بعثت سؤال للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي في هذا الموضوع ومازال ننتظر الجواب ديالو، لذلك وفي نطاق التضامن الحكومي تتطلب منكم، السيدة الوزيرة، التنسيق مع السيد وزير التربية والتعليم العالي من أجل إخراج هذا المشروع لحيز الوجود.

وشكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيدة الوزيرة لكي الرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

لا فقط بغيت غير نزيد أن أؤكد على أننا نسق يعني بتنسيق وطيد مع السيد وزير التعليم العالي، والاجتماع اللي كان عندنا مع السيد والي الجهة كذلك كانوا حاضرين الكتائبين العاميين ديال وزارة الصحة وديال التعليم العالي، احنا بطبيعة الحال الآن القرار اتخذ لا من طرف وزارة التعليم العالي

المستشفيات، خاصة على مستوى مدينة أكادير التي تعتبر ملتقى لجميع المواطنين والمواطنين الراغبين في الاستشفاء من مختلف مناطق الجهة المتراامية الأطراف، إضافة لأقاليم تنتمي لجهات أخرى مجاورة وفي ظل محدودية الطاقة الاستيعابية لمستشفى الحسن الثاني، الذي نؤكد أنه أصبح يحتاج إلى تطوير بنياته للاستجابة للطلبات المتزايدة للاستشفاء، وتؤمن أن إحداث مستشفيات جامعية بالجهة سيشكل قيمة مضافة، ويحقق العدالة والتوازن بين مختلف جهات المملكة، خاصة على مستوى جهات سوس ماسة درعة، كلمم السهارة، العيون بوجدور، ووادي الذهب الكويرة.

لنا نساثلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن مدى توفر مخططات وزارتمك على برامج لإحداث مستشفى جامعي بأكادير وعواصم جهات الجنوب عامة، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي المدة التي سيستغرقها إنجاز هذه المنشآت الصحية ذات القيمة المضافة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيدة وزيرة الصحة العمومية للإجابة على السؤال، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

السيد وزيرين،

في البداية لا بد أن نشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلها بلادنا بخصوص إحداث المراكز الاستشفائية الجامعية، وخاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها وثيرة إحداث هذه المؤسسات، حيث انتقلنا من مركزين استشفائيين، ابن سينا بمدينة الرباط وابن رشد في الدار البيضاء، إلى ثلاث مراكز استشفائية جديدة، منها فاس، مراكش ووجدة اللي هو في طور الإنجاز واللي غادي يفتح الأبواب ديالو عن قريب.

وما لا شك فيه فإن هذه الفئة من المشاريع الصحية الضخمة تتطلب أولا استثمارات كبيرة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الأولية أو أشغال البناء أو التجهيز، زيادة على الموارد البشرية المؤطرة والمكونة، مما يجعل مدة الإنجاز لا محالة تتطلب وقتا معقولا.

كما أن إنجاز أو بناء مستشفى جامعي مرهون كذلك بتواجد كليات للطب، فهذه المؤسسات التكوينية تعتبر بدورها من المحددات الأساسية لإنجاز مستشفيات جامعية، الشيء الذي يفرض على كل من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصحة لوضع إطار للتشاور وللتعاون ولتوضع هذه المراكز الاستشفائية الجامعية.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

فهذا الملف المتعلق بالسلامة الغذائية، وبالخصوص مراقبة باعة الوجبات السريعة والجهازية بالأكشاك والمطاعم، يعتبر حقيقة من بين المواضيع التي تحظى باهتمام عدة متدخلين، لأن وزارة الصحة ليس لوحدها التي تتدخل في هذا الملف، فهناك وزارة الداخلية، هناك كذلك وزارة الفلاحة، ووزارة الصناعة ومصحة الغش والجمارك، وتعتبر مشكل في جميع الدول، وهاذ تعدد القطاعات الحكومية للتدخل من أجل المراقبة ومن أجل التقليل من عدد التسممات هو الذي جعل على أننا الآن نتلاحظ أنه كايين واحد التراجع.

الإحصائيات التي كنتفرو عليها في وزارة الصحة، أنه كيا في 2006 في 1660 حالة تسمم، ومن هنا في 2005 كانت تمضات اتفاقية مع جميع هاذ المتدخلين، ومن ذلك الوقت الذي أصبحت عدة قطاعات حكومية تتدخل، نرى على أنه كايين هناك تقليص ديبال عدد التسممات، كما قلت لكم كيا في 2006: 1660 حالة، 2007 هبطنا ل 1316، في 2008: 865، وفي 2009: 778، باقي ما عندناش الإحصائيات ديبال سنة 2010، هذا يدل على أن هذا التدخل ديبال كل هاذ القطاعات الحكومية بدأ يعطي نتائج ديبالها، وهي نتائج اللي تشوفو جد إيجابية.

بطبيعة الحال حتى 778 حالة تسمم مازال رقم اللي حقيقة مرتفع، يعني خصنا نعرف به، ولكن اللي بغيت نقول هو أن هاذ اللجنة اللي وضعت بعدما تمضت هذه الاتفاقية تشوفو على أن هاذ المجهودات بدأت تعطي النتائج ديبالها.

يمكن لي نقول لكم بالنسبة لسنة 2009 تم إنجاز 220 ألف و400 مراقبة صحية للمحلات الغذائية، بما فيها المطاعم، تم 24 ألف شخص طبي للعاملين في مجال تهيئة المأكولات، 306 ألف و700 حلقة للتوعية الصحية، تم كذلك 9700 تحليل بكتيريولوجي لعينات مأكولات.

كذلك كايين هناك التدخل عبر الهاتف لتصنيف الحالات وإعطاء النصائح الأولية، ولهذه الغاية كايين واحد الرقم اقتصادي اللي هو الرقم ديبال مركز التسمم (Le centre antipoison)، اللي هو 0201000180، اللي هو رهن إشارة المواطنين، واللي حتى هو أولا يمد يد المساعدة ولكن في نفس الوقت يرصد الحالات، وتتعرفو أشنو هي الأماكن اللي تم فيها هذا التسمم واللي تيسهل كذلك المراقبة في هذا الخصوص.

تم القيام كذلك بجملات تحسيسية عبر الصحافة والإذاعة والتلفزة، المهم هناك برنامج مكثف للحد من هذه الحالات.

ولا من طرف وزارة الصحة لتشديد هذا المركز الجامعي، اللي تتعرفو أنه هو قبل كل شيء، قبل الاستشفاء، اللي هو الدور الأساسي ديبالو هو التأطير والتعليم في كليات الطب، ونحن بالعكس بغينا نشجعو على أنه يكونوا كليات الطب في جميع أنحاء التراب الوطني، لأن غادي يساعدا على أننا نركزو وما يقاوش عندنا المشاكل اللي نعاني منها الآن لإرسال الموارد البشرية اللي هي خارجة عن الجهة.

إذن احنا مقتنعين، الدراسات غادي تبدأ، واحنا غادي نبث الآن فقط على سبل التمويل، لأن تتعرفوا على أن مشروع بحال هذا تيكلف ما يزيد من مليار ديبال درهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ظاهرة التسممات الغذائية، موضوع السؤال المقدم من طرف المستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، حميد كوكسوس، عبد الحميد الحنكاري، إبراهيم فضلي، عياد الطيبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، الأستاذ عبد الحميد السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعرف بلادنا في هذه السنين الأخيرة عدة تسممات في المجال الغذائي، حيث أصبحت تتراوح تقريبا 25% من عدد التسممات الغذائية على الصعيد الوطني، وهذه الحالة أخذت أبعادا خطيرة بسبب تغير عادات المستهلك المغربي في مجال التغذية، ولاسيما كذلك التوقيت المستمر اللي فرض على واحد الشريحة كبيرة من المواطنين بتناول الوجبات الخفيفة خارج منازلهم، وكذلك تطور الصناعات الغذائية اللي يمر من عدة مراحل حتى لمكان الاستهلاك، إضافة إلى تكاثر محلات الأكلات الخفيفة وسريعة التحضير.

كما كذلك نرى أن استعمال المبيدات والمواد الكيماوية في المجال الفلاحي يؤثر بكثير على صحة المستهلك المغربي، وخاصة بالعالم القروي.

لذلك، السيدة الوزيرة، نود معرفة ماذا أعدته وزارتم للوقاية من التسممات الغذائية؟ وأين يتجلى دور المركز الوطني لمحاربة التسمم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيدة الوزيرة على هذه الإيضاحات، إلا أن السؤال ديالنا المقصود منو وهو نود معرفة تحديد الجهة المسؤولة عن المراقبة، لأن كاي واحد العدد كبير ديال حالات التسمم اللي كتهدد الحياة ديال المواطنين كما جاء على لسان السيدة الوزيرة، والكل يعلم هذا، نحن نرى أن هناك إشكالية في المراقبة فيما يخص تعدد المتدخلين.

السؤال ديالنا كوجهوه للسيدة الوزيرة ومن خلالها إلى الحكومة، الهدف منه وهو طرح الإشكالية من أجل سن واحد النص قانوني يوحد مسطرة المراقبة، باش هاذ الهيئة المراقبة تكون في جهاز واحد، ما يكونوش واحد العدد كبير ديال المتدخلين باش نعرفو ما هي الجهة المسؤولة عن المراقبة، ولا سيما كذلك نرى أن هذه المحلات ديال المأكولات الخفيفة تلجأ إلى مواد التهريب، وهاذ المواد ديال التهريب غالبا ما تكون منتهية الصلاحية أو على وشك الانتهاء، وهذا يستعمل بكثرة في هذه المحلات ديال المأكولات الخفيفة، وكتكون غالبا مخزنة في ظروف غير صحية داخل هذه المحلات.

اللي كطلبوه من السيدة الوزيرة المزيد من المراقبة والتشديد كذلك، لأن احنا كنهضو كثير على المدن ولكن هذه الظاهرة متفشية بكثرة في القرى، ولا سيما بالنسبة للأسواق الأسبوعية، ما كنعرفوش بالضبط واش نحملو المسؤولية للطبيب البيطري أو للطبيب ديال (l'hygiène)، الطبيب البلدي، هنا بغيينا نعرفو لمن سنحمل المسؤولية، ويكون جهاز واحد للمراقبة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة.

السيدة وزيرة الصحة:

نعم السيد المستشار، اسمح لي غير لضيق الوقت، كان خصني نزيد نوضح على أنه أولا كاي إحداث واحد الخلية وطنية لليقظة الصحية، إذن كايينة واحد الخلية التي تضم كل هاذ المتدخلين.

ثم طالبتم بنص، وعندكم الحق، لأن الآن بلادنا تتوفر على نص منذ هذه السنة اللي من خلاله تم إنشاء المكتب الوطني للسلامة الغذائية اللي هو تحت وصاية وزارة الفلاحة، وهذا شيء يعني مهم لأنه غادي يكون واحد المكتب وواحد الوكالة هي المكلفة باليقظة والسلامة الغذائية.

غير بغيتم تعطيك واحد الرقم اللي هو مهم جدا، هو أنه بالنسبة للتسمات 26 من هذه التسمات هي الغذائية، تقع في الأماكن العمومية:

المطاعم، الأعراس، الباعة المتجولين، 26، في حين أن 70% من هذه التسمات كلها تحدث في المنزل، إذن تنشوفو أن ولو التسمات كايينة والحجم ديالها مازال كبير، تنشوفو على أن هذه التسمات المنزلية تبقى أهم من التسمات اللي كتكون خارج المنزل، هاذو الإحصائيات ديال الدراسات الإبيدمولوجية التي كانت قد قامت بها وزارة الصحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الموالي الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول ضرورة حماية المعطيات الشخصية للمنخرطين في الهاتف النقال.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد المصطفى الهيمية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

يعد تحرير قطاع الاتصالات من المكاسب المهمة، حيث مكن هذا التحرير من ولوج خدمات الهاتف النقال بالنسبة لعدد كبير من المواطنين، لكن مع الأسف هناك شركات فتحت المجال للقيام برعاية بعض المنتوجات الاقتصادية أو إجراء قرعة أو تنظيم رهان أو مسابقات لفائدة شركات تجارية.

ويعمل الفاعلون في مجال الاتصال على مد المستشارين بالمعطيات الشخصية للزبناء، وبطبيعة الحال فإن الشركات تحقق أرباحا خيالية من خلال استغلال هذه المعطيات.

لذلك نساثلكم، السيد الوزير، عن أسباب عدم تطبيق مقتضيات القانون الخاص بحماية المعطيات الشخصية للمواطنين؟ ولماذا لا تلتزم هذه الشركات العاملة في قطاع الاتصالات بهذا القانون، بل تسعى لاستغلاله بحمل المشتركين على تأدية مبالغ إضافية لحماية معطياتهم الشخصية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ليس فقط عدم احترام القانون، ولكن إجبارية المستهلك على تأدية ثمن رسالة قصيرة باش يتحمى كموطن.

وبالتالي، السيد الوزير، خص هاذ الشئ يتوقف، لا يعقل باش إنسان يكون في دارو و (Les SMS) ديال الإشهار، واللي أنا مطالباش هذاك الإشهار، إذن بأي حق كمستهلك ومستهلكة للهاتف النقال أن يكون الإحراج وأن يكون دائما، ونحن لا نطلب أن نتوصل بمثل هذه الرسائل.

وبالتالي، السيد الوزير، المطلوب هو أن هذه الشركات الثلاث اللي عندها هاذ المهمة لتسديده خدمات للمواطنين اللي تباديو عليها، يجب احترامهم للاستهلاك ديالهم وحماية المعطيات ديالهم.

والآن هناك أفراد داروا شكايات في القضاء من أجل متابعة بعض الشركات من أجل هاذوك (Les SMS)، وبالتالي غادي تخلق لنا إشكالية على المستوى الوطنية وخص تدار الوسائل الضرورية من طرف الحكومة لاحترام هاته القوانين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هو غير واحد النقطة، القانون لحماية المستهلك، شكرا لكم حيث صوتنا عليه في هذه الغرفة هادي، ولكن غادي نرجعو للغرفة تتاع النواب باش ذاك الساعة تكون المصادقة عليه الكاملة ويمكن يخرج لحيز التنفيذ.

فيما يخص هذا السؤال اللي طرحتيو لطلب تأدية ذاك 0.56 درهم، هو حقيقة هذه الشكاية وصلتي، واحنا طلبت للوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات باش تبحث في هاذ الميدان.

فيما يخص اللجوء إلى القضاء، الحمد لله اللي كين اللجوء إلى القضاء، وهذا حق كل مواطن ومواطنة باش يمشيو يطلبوا حقهم أمام القضاء، علما بأن كين اليوم الترسانة القانونية الملائمة واللي تتأطر هاذ الميدان كمو، فنتظن بأن هادي واحد.. ذاك الساعات هذه الشركات ما يمكنش يبقاو يمارسوا هاذ العمل، علما بأن عاود ثاني بأن كما قلت احنا عملنا واحد الفحص لشركات المتعهدين في ميدان الاتصالات، وما جبرنا أي خلل من طرفهم، هما كشركات، فكما قلت كين هناك شركات آخرين وكين أشخاص اللي تبتلاعبوا في هاذ الميدان. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع العدل، السؤال الأول والثاني تجمعهما وحدة الموضوع، أرجو أن تتعامل معها في إطار وحدة الموضوع،

هو حقيقة كما قلتم كين هناك قوانين جاري بها العمل في هاذ مجال الاتصالات وكذا دفاتر التحملات الموقعة مع هاذ متعهدي الاتصالات، اللي تتازمهم بعدم كشف كل المعطيات الشخصية، هذا معروف. احنا كان عندنا واحد البحث في السنة الماضية مع هاذ المتعهدين، شركات الاتصالات المعروفة، وجبرنا بأنهم تيحترموا هاذ القانون.

لكن هناك بعض الأشخاص والشركات اللي عندهم واحد الغرض تجاري، تيجمعوا هاذ المعطيات الشخصية من الممارسة نتاعهم والأنشطة نتاعهم، ويستعملون هاته المعطيات الشخصية لإرسال هاذ الرسائل القصيرة (sms)، فلماذا أشنو هو المعمول؟

أولا في 2009 كان واحد الإجراء تقني، في 2009 اخذت الوكالة لتقنين المواصلات اقنتت واحد القاعدة محورية. هاذ القاعدة المحورية هي واحد النظام تكنولوجي تيعمل تحليل وتصفية الرسائل، ولكن بالطبع عندو واحد المعايير، مثلا تتقولو بأن ملي تتوصل 2000 نتاع هاذ الرسائل من واحد الشركة معينة خصك تقطع هاذ الشركة المراسلة ديالهم، ولكن 2000 الأولى تتوصل للهواتف ديالنا، فهذا الحاجة التقنية الأولى.

ولكن الإجراء تنظن اللي غادي يكون قائم في هاذ الأسابيع المقبلة، هو العمل اللي غادي تقوم به ذاك اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، هاذ اللجنة الوطنية تعينت من طرف جلالة الملك، اليوم النظام الداخلي ديالها حيث هما ملزومين من طرف القانون باش يكون النظام الداخلي مقبول من طرف الحكومة، النظام الداخلي كملوه، اعطاهو للوزير الأول، راهم ينتظرون قبول هذا النظام الداخلي، وغادي بالطبع يستأنفوا في العمل ديالهم، وذاك الساعات جميع المواطنين ولا الشركات اللي تضرروا من أي طرف، يمكن لهم يوجهوا واحد الشكاية لهاذ اللجنة، علما بأن ذاك الشركات اللي تمارسوا في هاذ الميدان هذا حتى هما خصهم يطلبوا واحد الترخيص من اللجنة باش يمارسوا الأنشطة ديالهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة الفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لماذا هذا السؤال السيد الوزير؟ طبعا هناك قانون لحماية المعطيات الشخصية، ولا يطبق بالكيفية اللي خصو يطبق بها، ثانيا هناك قانون لحماية المستهلك ولا يطبق بالكيفية اللي خصو يطبق عليها.

مؤخرا في الشهر الماضي، توصلنا في هواتفنا النقالة بتأدية 0.96 درهم لكل رسالة قصيرة في إطار الإشهار أو في إطار شركات أو في إطار آخر،

الأول يتعلق بإصلاح القضاء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، العربي خربوش، الحسن أوكجال، عبد الواحد الشاعر، عبد الرحيم الزمزمي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد الحسن أوكجال:

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

على الرغم من أهمية قطاع العدل والقضاء بصفة خاصة، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في اتجاه إصلاحه، فإنه لازال يعاني من العديد من النقائص والعيوب، والمتمثلة أساسا في ضعف الوسائل المادية والبشرية والضمانات الدستورية والسياسية، مما يجعله عرضة للعديد من المآخذات وما يفسر ضعف الثقة والمصادقية سواء بالنسبة للمواطنين أو الأجانب.

وانسجاما مع مضمون الخطاب الملكي أمام البرلمان في افتتاح الدورة التشريعية، والذي نه فيه إلى الاختلالات التي يعرفها القطاع، وضرورة الإصلاح انطلاقا من فكرة المفهوم الجديد للقضاء، فإن الوضعية تتطلب معالجة عميقة بالوسائل الكفيلة للتجاوب مع متطلبات توطيد دولة الحق والقانون، واضطلاع القضاء بالدور الطبيعي الموكول إليه وهو الحكم بالعدل ومساواة المواطنين أمامه، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية والحرية وتيسير شروط التتمية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عما تعتزمون القيام به لإصلاح هاذ القطاع الحيوي في انسجام مع المفهوم الجديد للقضاء الذي دعا إليه جلالة الملك وارتباط مع التزامات الحكومة بخصوص تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الثاني يتعلق أيضا بإصلاح القضاء، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد السوسي الموساوي، محمد بلحسان، عزيز الفيلاي، بنجيد الأمين.

الكلمة للأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزميلة وزملاء،

أولا أستغرب لهذا الترتيب من الناحية ديال الأسئلة لأن كان في اعتقادي أن هذا السؤال سيأتي بعد قطاع آخر، ولكن على كل حال ما كاين مشكل.

اسمحوا لي السيد الوزير، حرصنا في الفريق الاستقلالي على وضع هذا السؤال الذي نعتبر أنه من الأهمية بمكان والخاص بإصلاح القضاء، إصلاح القضاء عنوان كبير، موضوع كبير يهتم به الجميع، ليس فقط المنتسبين لقطاع العدل أو القضاء ولكن جميع الشرائح المغربية، باعتبار أن هذا القطاع هو الذي يتحكم في استتباب الأمن وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، وكذلك يساهم بشكل كبير في الاستثمار.

وبطبيعة الحال طرح هذا السؤال لعدة اعتبارات، من أهمها الخطب الملكية السامية التي ما فتئت تذكر الحكومة بالانخراط في ورش إصلاح القضاء، والخطاب الملكي السامي ما قبل الأخير، الذي كان بمناسبة ثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2009، كان بمثابة خريطة طريق بالنسبة للإصلاح الشامل للقضاء، وقد بشرنا التصريح الحكومي للحكومة الحالية بأن الحكومة ستولي اهتماما كبيرا لهذا الورش، وقطعت وعدا على نفسها بأن تقوم بالإصلاحات المتطلبة بخصوص القضاء.

إلا أنه، السيد الوزير، وكان سلفكم قد سبق له أن عقد عدة مشاورات، انطلاقا من البرلمان ومع جميع الهيئات الحقوقية والمهنية والمجتمع المدني من أجل جس النبض وكذلك في نطاق التشاور والحوار البناء لاستشفاف الرأي كذلك، وخرج بخلاصات أعلن أنها قدمت أو صيغت في شكل 17 مشروع قانون، أحيلوا على الأمانة العامة للحكومة، فرجع الأمل إلى الجميع، والكل كان ينتظر على أحر من الجمر أن تصل تلك المشاريع قوانين إلى قبة البرلمان من أجل أن يطمئن المغاربة أن التعليمات الملكية وما جاء في التصريح الحكومي قد وجد طريقه ومساره الصحيح.

إلا أن الانتظار قد طال واستطال، وأصبحت الآن أكثر من نقطة استفهام، هل هناك من لوبيات؟ هل هناك من يضع العصا في العجلة؟ لماذا التأخير؟ هذا سؤال مشروع، وخاصة الآن أن المحاكم تعرف وضعية غير سليمة بما تعرفه من إضرابات لكتابة الضبط، الشيء الذي أثر على السير العادي للقضاء في المحاكم.

وهذه فرصة من خلال هذه القبة ليستمع الرأي العام الوطني إلى المستجدات من فم السيد وزير العدل، الذي نكن له كل التقدير والاحترام، والتي كلها الآمال معلقة عليه من أجل فك الطلاسم التي لازلنا ننتظر فكها.

وهذا هو سؤالي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا، لابد أن أجييب الأستاذ الأنصاري المحترم على استغرابه قبل التدخل.

أولا تعرفون جيدا، السيد الرئيس المحترم، أن جدول الأعمال يحضر من طرف المكتب، ويضع ترتيبا نهائيا، وبعد هذا الترتيب تتدخل الحكومة تارة لأسباب موضوعية، تطلب تأجيل المحييء إلى البرلمان أو تأخير المحييء أو تقديم المحييء للالتزامات الحكومية.

ما دام هذا الطلب تطلبه الحكومة لأسباب موضوعية أيضا، المكتب يعيد الترتيب في جدول الأعمال أو في ترتيب محييء السادة الوزراء، وبهذا وجب الإخبار، إذن شيء منطقي ومعقول، خصوصا وأنه ليس هناك ما يمنع من إعادة النظر أو من تكييف جدول الأعمال حسب الالتزامات الحكومية.

السيد الرئيس، قد أخبرتكم بما يجري طبقا للقانون، لا أفصح المناقشة في هذا المجال، ولن أسجل تدخلكم.

الكلمة للسيد وزير العدل، فليفضل مشكوراً للإجابة على أسئلة السادة المستشارين.

السيد محمد الناصري، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون الأفاضل،

أشكركم على تفضلكم بإلقاء هذا السؤال، وكما تعلمون إصلاح القضاء أعتقد بأنه في السنوات الأخيرة أصبح من المواضيع التي تطرح تقريبا يوميا، وإذا تصفحنا الصحف، سواء منها اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية، نجد أن من ضمن المواضيع التي كثيرا ما ترد المواضيع المتعلقة بإصلاح القضاء.

تعلمون أنه في إطار تنفيذ مضامين الخطاب الملكي السامي ليوم 20 غشت، الذي تفضلتم بالإشارة إليه، عملت وزارة العدل على وضع خطط متكاملة ومضبوطة، تجسد العمق الإستراتيجي للإصلاح الذي نادى به صاحب الجلالة، وقد همت هذه البرامج عدة مستويات، أذكر منها على الخصوص:

أولا، على المستوى المؤسسي، ترمي هذه البرامج إلى دعم استقلالية القضاء وتحديث المنظومة القانونية وتأهيل الهياكل القضائية والإدارية والبشرية وترسيخ التخليق، هذا على المستوى الأول؛

على المستوى الثاني، أي المستوى التنظيمي، برامج الوزارة تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة لفائدة المواطن في مجالات ضمان مقومات المحاكمة العادلة وفعالية ونجاعة القضاء وقربه ونهج الحكامة الجيدة وكذا ترسيخ الاحترافية والشفافية ونزاهة وجودة الأحكام والرقى بمستوى الخدمات القضائية وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتبسيط المساطر والإجراءات القضائية،

فضلا عن تفعيل اللاتمركز لضمان الفعالية والرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية للقضاء وموظفي العدل، هذا على المستوى الثاني؛

أما على المستوى الثالث وهو المستوى التشريعي، فقد أعدت وزارة العدل 23 مشروع نص قانون أو مرسوم، وهي مشاريع تم مختلف المناحي المرتبطة بالقضاء ومجال الأعمال والسياسة الجنائية، هذه النصوص التي وقع التشاور بشأنها مع مكونات المجتمع وجميع المهتمين بالمجالات التي تعنيها هذه النصوص، بعد التشاور معها أحييت إلى الأمانة العامة للحكومة، وهي في طريقها إلى الإخراج بعد المصادقة عليها من طرف مجلس الحكومة، ثم من طرف مجلس الوزراء.

أطمئن السيد المستشار المحترم بأنه ليست هناك لا طلاس ولا عراقيل، وإنما هو المسار العادي لنصوص تشريعية، تكون أحيانا معقدة، تتطلب دراسة وأخذ رأي مختلف الوزارات التي يعينها الأمر والحصول على موافقتها، وعندما يتعلق الأمر بنصوص لها آثار مالية لابد من التشاور بشأنها مع وزارة الاقتصاد والمالية، والحصول على موافقتها، وكذلك الأمر بالنسبة للوزارة المكلفة بتحديث القطاعات وبطبيعة الحال يقع التداول مع مختلف هذه الوزارات.

وإذا كان الخطاب الذي أشرتم إليه خطاب 20 غشت 2009 قد وضع القاعدة الصلبة لإصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة، فإن خطاب جلالة الملك خلال افتتاح الدورة الحالية للبرلمان أي يوم 8 أكتوبر 2010، قد توج مسارات توجهات الإصلاح القضائي بالتأسيس لمفهوم القضاء في خدمة المواطن الذي يكرس في الواقع البعد الاجتماعي للقضاء.

وفي هذا الإطار، نظمت وزارة العدل يوما دراسيا، حضره جميع المسؤولين القضائيين في المغرب، خصص لدراسة المضامين النيرة لهذا الخطاب السامي، وكذا وضع الأسس الكفيلة بتفعيل هذه المضامين التفعيل الأمثل، حيث أعدت وزارة العدل برامج تصب في اتجاه تفعيل مفهوم القضاء في خدمة المواطن، مبنية على المحاور الأساسية التالية:

أولا، عدالة القرب من المتقاضين؛

ثانيا، تبسيط وسرعة المساطر القضائية؛

ثالثا، نزاهة الأحكام وكفاءة القضاة والالتزام بسيادة القانون؛

رابعا، حداثة الهياكل القضائية والإدارية؛

خامسا، التحفيز على التنمية.

وسعيا لمواكبة مستمرة لتنفيذ هذا البرنامج بتعاون مع مسؤولي المحاكم، أعدت وزارة العدل خطة جديدة، تستهدف التواصل الميداني مع مختلف الفاعلين والمحكمات لمراقبة سير وتقييم هذه المشاريع على أرض الواقع، والعمل جنبا إلى جنب لرفع الصعوبات التي تعترض عمليا التنفيذ.

وستكون لنا فرصة بحول الله لتقييم كافة المعطيات، وذلك بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل أمام لجنة العدل والتشريع، ثم أمام مجلسكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب لفريق التحالف الاشتراكي، فليتفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا نشكر السيد الوزير على الإجابات الواضحة كما هو معهود عليه في كل المناسبات، الذي نتلقى منه الكلمة الصائبة والتحليل السليم.

شكرا السيد الوزير على انكبابكم على هذا القطاع، الذي هو قطاع مهم بالنسبة لجميع المغاربة وعلى كذلك الاستثمارات بالمغرب، إلا أنه الأسباب كثيرة، السيد الوزير، هناك الأسباب اللي هي خارجية، وهناك أسباب داخلية في الجسم ديال العدل.

كاين البعض وما أكثرهم باش مانكونوش جازمين على أنه كاين شرفاء اللي تفهموا الخطابات دياب صاحب الجلالة، وتفهموا على أنه العدل هو الأساس الملك، كما رجال السلطة كذلك بعد الخطاب الشهير دياب المفهوم الجديد للسلطة كذلك تفهموا الخطاب دياب سيدنا وتفاعلوا معه حتى المواطنين.

إصلاح العدل من خلال التجربة المتواضعة، من خلال ثلاث وزراء، أتم الثالث السيد الوزير، لا بد كاين صعوبات اللي قلت في الأول اللي هي منبثقة من جسم بعض الناس اللي مبعوش يفهموا، واللي بقوا متمادين في الأعمال دياهم والأفعال دياهم اللي كتشيين بالسمعة دياب العدل بالنسبة لبلادنا، وهناك جسم خارجي وللأسف اللي هو عندو علاقة وطيدة بالعدل، واللي هو شريك، وما عنديش لاش نسميه، اللي حتى هو كيساهم في تخريب الإصلاح، وهنا كنسميهم جيوب مقاومة إصلاح القضاء.

هاذ جيوب المقاومة مازال مبعوش يفهموا بأنه المصلحة ليست المصلحة الذاتية والخاصة لبعض الفئات، وهنا راه النماذج كثيرة في جميع الجهات كاين جيوب المقاومة من خارج جسم القضاء، وكاين من الداخل - ساحمهم الله - اللي من تنصيبكم من طرف صاحب الجلالة لهاذ المهمة، والمعهود فيك، السيد الوزير، والصرامة دياكم وأتم جتم بين نارين، بين وزارة العدل وبين هيئة الدفاع اللي أتم من الناس المرموقين والمؤهلين في هاذ الميدان.

إذن نسعى إن شاء الله إلى إصلاح في أقرب وقت، والضرب على الأيادي التي تشوش، ولها مصالح خاصة وذاتية، اللي يمكن فات الوقت، صافي داز الوقت، اللي دار الفلوس دارهم، واللي ترشى ترشى، واللي يعني مشى بعيد بهاذ الفساد، حان الوقت واحنا تنهوه بكم، السيد الوزير، على القرارات دياكم الجريئة.

شكرا السيد الرئيس، ساعني إلى كت أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

الرجوع إلى الصواب فضيلة، أنا وأنت السي فضيلي، السيد الرئيس، أريد أن أعذر لأنتي لم أكن على علم بإعلانك في بداية الجلسة على هاذ يعني إعادة توزيع الأسئلة.

إذن اسمحو لي في نطاق التعقيب كذلك، وقد سمعت بكل اهتمام إلى السيد الوزير، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال لأي أحد ينتسب إلى أسرة العدالة بصفة عامة أن يتطول أمامه، باعتبار أنه من أحد الرجال المنتسبين لهذا القطاع، وقد خبره من القرب ومن الداخل وكذلك من ممارسته حتى في الشق الثاني كدفاع.

ولكن نظرا لأهمية الموضوع، ومن واجبنا ونحن في قبة تمثل سيادة الأمة أن نساهم بقدر كبير ووافر إلى جانبكم من أجل إعطاء دفعة قوية لما أتم بصدده وتتوخونه بحسن نية وإبرادة قوية، مستلهمين ذلك من خطب جلالة الملك.

واعتقد أن الإصلاح في انتظار أن تأتي تلك المشاريع القوانين التي أحييت على الأمانة العامة للحكومة، أعتقد أن هناك الكثير من المسائل التي يمكن أن تزي كأنها بسيطة، ولكن وقعها داخل المحاكم له أثار إيجابي في انتظار أن يأتي الإصلاح الشمولي، وكذلك على غرار مثلا مد المحاكم بما يلزم من الموارد البشرية والمادية انطلاقا مما تعرفه من كم هائل في الملفات لأن هناك في بعض الأحيان غزارة وسوء التوزيع.

أعتقد، السيد الوزير، والمجلس الأعلى الآن منعقد، وأتمنى أن يملأ الفراغ وأن تصحح بعض الوضعيات، ثم كذلك مثلا في طبع الأحكام وإيصالها في أقرب وقت إذا كان عمر الملف ثلاث سنوات أو أربعة، نتمنى في عهدكم، وأتم من أهل الخبرة والمعرفة، أن يقلص عمره، وهذا سيترك آثارا كذلك إيجابيا.

ثم الخريطة القضائية، وقد تكلمنا عليها مع سلفكم، وقد أشرنا إليها عدة مرات، هناك بعض المحاكم مساوئها أكثر من محاسنها، وجاء الوقت في الشعار أو التعليقات التي أعطتها جلالة الملك من أجل جعل القضاء في خدمة المواطن، أن يكون المواطن مطمئن للحكم بقدر ما يكون مطمئن للمسافة التي يقطعها ليصل إلى المحكمة، لأن الأهم هو جودة الأحكام لإيصال الحقوق إلى أصحابها.

وقد تكلم زميلي عن جيوب المقاومة، وأعتقد أن النية صالحة لعدد كبير والأقلية لا حكم لها، ونحن نعول عليكم لأن أتم من أهل الخبرة وأهل الدار ونعرف نزاهتكم وكذلك خبرتكم وقدرتكم على التحدي وهذا لا بد من

إن هذا التوظيف البشع للعادات والتقاليد يعتبر وصمة عار في جبين الحكومة المغربية.

وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيدة المستشارة المحترمة،

أشكركم على هذا السؤال، حقيقة أن هنالك أمران: الأمر الأول هو الواقع الاجتماعي لبلادنا، فيه مناطق عديدة لازال الناس يزوجون بناتهم، الآباء والأمهات يزوجون بناتهم عن طريق الطريقة التقليدية التي هي الفاتحة، بدون يعني ترسيم الزواج بواسطة عقد للنكاح، هذه الظاهرة لازالت مستشرية لأن عدة مناطق في بلادنا تعتبر بأن البنت التي بلغت سن 13 أو 14 سنة ولم تتزوج فإن هذه البنت تعتبر قد فاتها الركب ويقال عنها بأنها بايرة، فلهذا يحاولون في أول فرصة تعطى لهم لتزويج بناتهم، يزوجون بناتهم.

وقد رأيت أنه في الآونة الأخيرة وقع الكلام عن ظاهرة هو أن بعض الآباء تقريبا يبيعون بناتهم أو يرهنون بناتهم للتوصل بمبالغ مالية 6 إلى 10 ملايين سنتيمات يعني يزوجون بناتهم القاصرات لمدة معينة إلى أن يصلن إلى سن الزواج القانوني، فإذا تزوج هذا الشخص بهذه المرأة فيها ونعمت، وإن لم يتزوج فإن المبلغ يرد له، فالمرأة أصبحت ترهن، هذه الظاهرة أصبحت موجودة في بلادنا مع الأسف الشديد.

هذا واقع، هذا لا يمكن للعدالة وحدها أن تحاربه، إنما هي ظاهرة اجتماعية يجب أن يحاربها المجتمع المدني، يجب أن يحاربها ممثلو الأمة سواء في المجالس البلدية أو المجالس الجماعية أو في البرلمان.

ولكن من الناحية القانونية، هنالك المادة 16 الذي دخل تعديلها حيز التطبيق، المادة 16 تؤكد بأن المبدأ هو الزواج في سن 18 عام سواء تعلق الأمر بالبنت أو بالولد، ولكن هنالك حالات استثنائية يسمح فيها للقاضي بسإع دعوى الزوجية بشروط معينة منصوص عليها في هذه المادة، والظاهرة هو أنه خلافا لما يقال بأن أكثر من عند الإحصائيات مثلا بالنسبة لسنة 2009 أن عدد الزيجات المأذون بها من طرف القضاة قد بلغ 96.79% أي تقريبا 97% سن البنات القاصرات يتراوح ما بين 16 و 17 سنة، أما أدنى من ذلك عندنا حالات ديال 14 سنة يمثلن 0.30% فقط و 15 سنة 2.82.

التحدي، وأتم محاطون بثلة من أهل الخبرة كذلك، الذين خابروا القضاء وخبرهم، وهم في مراكز المسؤولية، وقد تعاملنا معهم لمدة سنوات داخل هذه القبة.

نتمنى لكم التوفيق، وفي توفيقكم إن شاء الله توفيق لبلادنا ولهذا القطاع الذي يتحكم في كل شيء، وإذا صلح صلح كل شيء.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة لكم السيد وزير العدل إذا كانت لكم رغبة في الرد عن هذه التعقيبات، أشكركم باسم المجلس وبدوري أتمنى لكم التوفيق، وننتقل إلى السؤال الموالي، يتعلق بمحاربة ظاهرة زواج القاصرات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة عندما ارتأينا طرح هذا السؤال، كان وازعنا هو التعبير عن قلق مجتمعي حول جريمة إنسانية ألا وهي زواج القاصرات أقل من 18 سنة السن القانوني، وتتطلب منا وبشكل مستعجل أن نصرخ وبصوت مرتفع من هذا الموقع في وجه الحكومة التي تقف موقف متفرج أمام هذه الظاهرة المستشرية داخل مجتمعا.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر من مدونة الأسرة أن تضع حدا لهذه الآفة، نسجل استخفاف الحكومة وبروح مدونة الأسرة، إن لم نقل عدم استيعاب الحكومة للفلسفة النبيلة التي توختها مدونة الأسرة، والتي شكلت لحظة مفصلية في تحديث الأسرة المغربية، هذا الاستخفاف يتمثل في التسامح والتعامل المرن للقضاة وقبول كل الطلبات هو ما يشجع على مواصلة هذه الممارسات، خصوصا في العالم القروي، إضافة إلى غياب معايير محددة لمنح الإذن بزواج القاصرات، وخاصة معيار السن الأدنى ومراعاة تقارب السن بين الزوجين وإجبارية الخبرة والبحث الجماعي.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

نطالبكم في فريق الأصالة والمعاصرة بضرورة فتح تحقيق حول واقع بعض المناطق النائية من مغربنا العميق الذي ترتكب فيه وباسم العادات والتقاليد جرائم إنسانية واغتصاب في حق طفلات قاصرات بريئات.

عندهاش حتى الكاغيط، ما عارفش حتى أباه، كيفاش غادي يكونوا هاذ الأبناء ديالنا غدا؟

خصنا نديرو حد، وهذا شيء لا يتطلب أكثر من مساطر إدارية، أنا أظن وأنا السيد الوزير كان عندي تعقيب آخر، لكن ملي شفتكم على علم بذلك، كتمنى منكم وأتمنى من الحكومة بأتمها أن تأخذ الإجراءات الكافية باش تعمل حد لهاذ الشيء، خصوصا في العالم القروي.

وثانيا، القضاة اللي هما ما يقاوش يكتروا من الاستثناء، أنا أقول لك بأنه في 2008: 31000 ديال حالة فتاة اللي هي تزوجت وما عندهاش 18 عام وما عندهاش 16 عام وتزوجت باستثناء، وجميع الطلبات اللي تتقدم للقضاة إلا وتقبل.

أنا عندي فيكم الثقة، السيد الوزير، بأنكم غادي تعملوا حد لهاذ الشيء باش يكون عندنا واحد الضمير محني اتجاه الساكنة ديالنا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، إن أردتم ذلك.

السيد وزير العدل:

حقيقة احنا نتقاسم نفس الهموم، أنا حقيقة أتألم عندما أرى طفلة من 12 عام و13 عام تتزوج، وقد رأيت البرنامج الذي تفضلت بجرده، السيد المستشار، ولكن ماذا تريدون مني أن أفعل؟ لأن هذه الأفعال ليست مجرمة قانونيا، يجب أن تجرم قانونيا، وهذه يجب أن تكون موضوع دراسة: هل أن تجريم هذه الأمور سيؤدي بنا إلى حلها؟ لا، ولكن تطور المجتمع سيؤدي بنا إلى تغيير الأوضاع، أنا على يقين بأن الذهاب إلى المدرسة والتعليم إلى غير ذلك، نرى أن البنات اللاتي يدرسن، يتزوجن في سن متأخرة أو لا تتزوجن بتاتا، هاذو باش يتجنبوا عدم الزواج كيفضلوا يتزوجوا وهم صغار.

هذه ظاهرة يجب أن نتصدى لها جميعا، هاذي ماشي مشكلة القضاء، هذه مشكلة في المغرب كله وجميع المجتمع والمجتمع المدني بصفة خاصة، والجمعيات المدنية اللي عملت هاذ البرنامج ديال 45 دقيقة، اللي هو برنامج مهم، ولكن ماشي غير هاذ البرامج، راه برامج كثيرة يمكننا نشوفو، عشنا عدد من المناطق أعتقد بأن بعض المناطق الجبلية هي اللي فيها هاذ الشيء، ولكن مناطق عدة من المغرب كلها فيها هذه الظاهرة.

هذه الظاهرة ظاهرة مجتمعية، اسمحو لي، السيد الرئيس، ولكن هذا هم ديالنا جميعا، يجب أن نتقاسمه، نتمنى أن التعليم سيحد من ذلك، أن الحركات المجتمعية، أن الجمعيات والأحزاب السياسية، كلها يجب أن تلعب دورا في هذا.

هذه الحالات كما قلت في جلسات أخرى في مجلس النواب، يعني الواقع الذي يعرض على القضاء هو أنه بنات تزوجن بالفاتحة وحملن من هذا الزواج أو هذه العلاقة التي يمكن أن نسميها علاقة سفاح، ولكن هم لا يعتبرنها علاقة سفاح لأن تمت الفاتحة، تأتي البنت مع أيها وهي حامل على وشك الوضع، فيقبل عادة ما يبسر ذلك، فهذه اللي تنقولو كحاولو نستز العيوب ديال الناس، ولكن الواقع هو أصعب من هذا، الواقع ليس واقعا قانونيا ولا قضائيا وإنما هو واقع مجتمعي، يجب معالجته بطرق أخرى وليس فقط بطرق قضائية، أما القضاء فإنه لا يسمح قضائيا دعوى الزواج إلا بحالات استثنائية جدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم جميع أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل... التعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير قبل كل شيء أشكركم على هذه الصراحة، في البداية كنا حينما جئنا بهذا السؤال، كما نظن أننا سنلقت نظركم إلى ما يقع في العالم القروي، ولكن وجدناكم بخبرة أكثر من كل واحد، نشكركم لأنكم رجل القانون وعارف بما يقع في بلدنا.

لكن، السيد الوزير، ملي نكونو نتعرفو هاذ الشيء نخليوه يمشي هكذا أكثر من ذلك، تنوليو كلشي أولاد (بلا ما تقول هاذيك العبارة)، خص الحكومة تدير حد لهاذ الشيء، لا يعقل بأننا باقين في قبائل تنصيبو هاذ الزواج والعامل في اخبارو والقايد في اخبارو والقاضي في اخبارو، وما تيمكنش لنا نديرو حد منو، لاش؟

ثانيا، واش أعطينا التسهيلات؟ أخيرا شفت واحد البرنامج في (2M)، الناس ما تنتظرش... بلا شك أنكم شفتوه معايا، السيد الوزير، الناس ما تنتظر إلا الحكومة تسهل عليها عقد مجانا أو بسهولة أو بلا ما يطلبوا تلك الوثائق لأنه يقول جيب لي كذا وكذا...

كيمكن نعملو تسهيل، يمكن لنا نديرو حد من هاذ الشيء، ما شي احنا لوحدنا اللي جاري لنا هاذ الشيء، ولكن إذا قللنا، وإذا جئنا بمعاونة لهؤلاء الناس اللي هما في حاجة إلينا، ما عارفينش القانون، أو كما قلتو في حاجة باش يزوجوا بناتهم، آش تنخلقو الآن؟ احنا تنخلقوهم يتزوجوا ولكن آش تنخلقو؟ تنخلقو بنت تزوج عامين وتتجيب ولد لوالديها، ولد من؟ أمه ما

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد الوزير، ما هو حجم المشاريع التي تم إنجازها فيما يتعلق بجبر الضرر الجماعي؟ وما الذي ستقوم به الحكومة للتعريف بما أنجز وما سيتم إنجازه مستقبلا في هذا الإطار؟ وإذا كانت هناك إستراتيجية نود أن نتعرف عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة عن السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة في إطار تعاملها الإيجابي مع البرلمان، ورغم غياب طارحي السؤال، لكن لا يمكن إلا أن نهني فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال المتعلق بما بذلته بلادنا من جهد في مسلسل الانتقال الديمقراطي وفي مسلسل التجاوز الإيجابي لأخطاء الماضي.

وفي هذا الإطار، وجوبا على تساؤل الفريق المحترم، يمكن أن أقول أنه تنفيذيا للخطاب الملكي السامي الي تذكر جميعا اللحظة ديالو عندما تقدم المرحوم بنزكري على رأس هيئة الإنصاف والمصالحة أمام جلالة الملك بتقرير هذه الهيئة يوم 6 يناير 2006، وجه جلالة الملك خطابا بهذه المناسبة للأمم، وفي هذا الخطاب أمر جلالته بأن يتكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة.

بادر المجلس إلى تنسيق جهود التعاون مع كافة الأطراف، وفي هذا الإطار كان هناك عمل مكثف مع الحكومة، أدى إلى إحراز تقدم، هذا التقدم هم جبر الضرر في 13 إقليم، خنيفرة والحسيمة وأزيلال وزاكورة والناظور والراشيدية وميدلت وتنغير وطانطان والحلي المحمدي وفكيك وورزازات والخميسات.

في هذا التفعيل لهذه التوصيات، اعتمدنا واحد المنهجية تشاركية، هذه المنهجية التشاركية بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية والمجمع المدني والجامعات، وهكذا تم تنصيب هيكل مشرفة على تتبع البرنامج بدءا بلجنة الإشراف أولا، لجنة الإشراف الوطنية التي تتكون من مجلس استشاري ووزارة المالية ووزارة الداخلية ومندوبية الاتحاد الأوروبي ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وممثلين للمجتمع المدني والتنسيقات المحلية.

تتكون ثانيا من وحدتين لتدبير البرنامج على المستوى التقني والمالي، وثالثا على المستوى المحلي تم تأسيس التنسيقات المحلية بالأقاليم المحلية، وتتكون هذه التنسيقات من ممثلي السلطات المحلية والمصالح الخارجية والجامعات المحلية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجمعيات المحلية،

أما هذا الواقع، وهذا الواقع ما شي خاص ببلادنا، السيد الرئيس، هاذ الواقع إلى شغتم أنه يمر في الوقت الراهن يعني شريط سينمائي إسمه (Mother and Child)، هاذ الشريط يبتدئ بأطفال في سن الدراسة في الإعداديات ماشي في الثانويات، وتكون بينهم علاقة، هذه العلاقة يترتب عنها ميلاد أطفال وهؤلاء الأطفال يقع التخلي عنهم، هذه الظاهرة موجودة لكن يجب أن نحاربها بوسائل أخرى غير وسائل التجريم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول تنفيذ مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فرق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

فريق الأصالة والمعاصرة، السؤال يتعلق بتنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي.. إذن يؤجل طبقا للقانون إلى جلسة لاحقة، ولا موجود؟ إذن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل شرح السؤال.

المستشار السيد المصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

من بين أهم التوصيات التي خرجت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي القيام بمجموعة من التدابير لجبر الأضرار الجماعية من خلال اعتماد منهجية تشاركية في أفق رد الاعتبار للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة بها، وذلك باستحضار بعدين أساسيين:

- بعد معنوي، يرمي إلى رد الاعتبار لهذه المناطق؛

- وبعد مادي يروم إنجاز مجموعة من المشاريع التنموية، من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية بها.

ويشارك في تنفيذ البرنامج المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومختلف المصالح الحكومية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير وبعض الجمعيات المحلية، وفي هذا الصدد تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية تمويل وإنجاز المجموعة الثانية من مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي، والتي تستنفذ بعشرة أقاليم وعمالات المملكة.

وإذا كنا نشدد على ضرورة تفعيل الاتفاقيات المبرمة وكذا تحفيز المصالح الخارجية والتقنية لضمان مواكبة وتبعية المشاريع التي نفذت في هذا الإطار، فإننا نؤكد على أهمية نشر المعلومات بشكل واسع وبذل الجهود للتعريف بشكل أفضل ببرنامج الضرر الجماعي وكذا بالدور الذي تقوم به مختلف الأجهزة المعنية بهذا البرنامج والتعريف بما أنجز وما سيتم إنجازه في هاته المناطق التي عانت من التهميش والإقصاء منذ مدة طويلة.

هذه التنسيق المحلية تسهر على تطوير المشاركة المحلية لضمان مشاركة فعالة على مختلف المستويات حرص المجلس على ضمان تمثيلية مباشرة لها. معذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل...

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني،

السيد الوزير قبل كل شيء، اسمح لي باش نقول لك بأن السؤال حين طرح، طرح باسم فريق الأصالة والمعاصرة، وليس باسم شخص، احنا فتنا ذيك المرحلة ديال الأشخاص، ما كاينش غياب أو كاين حضور، احنا كلنا حاضرين السيد الوزير، وكنت أتمنى بأن الحكومة حتى هي تكون حاضرة بالعدد باش احنا حاضرين.

السيد الوزير، اتنا في الرد ديالكم، تشكركم لأنكم تعترفون بالأشياء الضرورية والتي كان يمكن أن تكون، ولكن لماذا لم تنجز؟ نحن نقوم بالمراقبة ونطالب الحكومة أن تقول لنا ماذا أنجزت؟

أعطينا الأرقام باش نعرفو، هاذي ظروف مات فيها اللي مات وأحيى فيها اللي أحيى، ولكن لازنا ننتظر، الشعب في حاجة إلى معرفة ماذا أنجز؟ وعلاش الأشياء الأخرى التي لم تنجز حتى الآن؟ أشنو هي المعوقات؟ هذا من حق الرأي ومن حق هاذ البرلمان الموجود هنا باش يعرفه.

فعلا الفلسفة مهمة والحديث مهم، ولكن الأشياء الملموسة بغينا نعرفوها، وتنتمى من السيد الوزير بأننا يجاوبنا بأرقام على الأشياء اللي تنجزت وعلى الأشياء اللي باقي ما تنجزتش، وأشنو هي الأسباب اللي عطلتها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

غير تذكيرا للمستشار، هاذ الشي ماشي من عندي، أن يكون طارح السؤال موجود، وهو الذي يقدمه، السؤال دستوريا وفي النظام الداخلي ديالكم يجب أن يوقع من طرف طارحيه، والتطور "باسم الفرق" هو تطور إيجابي، لكن أن يكون من الفريق الأشخاص الموقعين على السؤال.

السؤال المطروح اليوم، الموقعون عليه غير مجودين، ولذلك أثرت هذه الملاحظات فقط، ودستوريا، أقول دستوريا، والمجلس الدستوري كان له جواب واضح، السؤال سؤال البرلماني وليس سؤال الفريق، ويطلع ويرجع الإنسان لاجتهادات المجلس الدستوري في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالبرنامج، المجلس الاستشاري وفق منهجية الشراكة عقد اتفاقيتين لدعم برنامج جبر الضرر:

- الأولى مع مندوبية الاتحاد الأوروبي، همت تنفيذ 81 مشروع، بغلاف مالي قدره 35 مليون درهم، هم مجالات حفظ الذاكرة، المشاريع المدرة للدخل، الحفاظ على البيئة، إلى آخره...

- الاتفاقية الثانية مع صندوق الأمم المتحدة، المبلغ ديالها 2 مليون و800 ألف درهم، تنجزت كذلك بشأنها عدة مشاريع.

أنا نتعرف بأن الوقت لا يسعف، أما هنا يمكن لي نقول لكم:

- اتفاقية مع وزارة الداخلية، خصصت فيها مساهمة ديال 10 مليون درهم للمساهمة في التنمية في أقاليم أزيلال وطانطان والخميسات لثقافة حقوق الإنسان؛

- وزارة التشغيل والتكوين المهني: 30 مليون درهم من أجل التأهيل الفلاحي بكل من أزيلال وقلعة مكونة وخنيفرة؛

- وزارة الإسكان كذلك: دراسة تقنية لتحويل مراكز الاعتقال السري بأكدز وقلعة مكونة إلى مراكز سوسيو ثقافية؛

- وزارة الشباب والرياضة من أجل تنظيم مخيمات ل 1500 طفل من هذه المناطق من أجل جبر الضرر؛

- وزارة التنمية الاجتماعية: إحداث مركز 10 أكتوبر للمرأة بدوار مولاي بوعزة الذي عرف الأحداث الأليمة بإقليم خنيفرة؛

- مؤسسة التعاون الوطني نفس الشيء.

والقائمة طويلة، ويمكن في جلسات اللجن، لأن هنا لا يسعف الوقت أن تقدم كافة المعطيات بشأن هذه البرامج، وإلى كان السؤال كتابي يمكن أن نبعث للفريق المحترم بكافة المعطيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

قبل أن ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، أعتقد بأنها غير موجودة، سنتناول جميعا الأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية ربنا نتلحق بنا السيدة الوزيرة إن سمح المجلس الموقر بذلك، إذن وافقتم على هذا التغيير في البرنامج.

إذن السؤال الموجه إلى قطاع التربية الوطنية حول مشكل الاكتظاظ بالأحياء الجامعية وعدم إيجاد سكن للعديد من الطلبة وخاصة الذكور،

أنا مع أن الأسئلة تكون بإسم الفريق، وأن إيقاف العبث هو في توقيح السؤال من طرف عضوين أو ثلاثة، لكن واضعيه هم من يمكن أن يطرحوا السؤال لأنه ماشي قراري، هذا قرار المجلس الدستوري والقواعد التي قررتها في النظام الداخلي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إلى بغيثو نوضعو حدا لهذا النقاش الشائبي، على كل حال أنا لما طلبت أنا نوقفو النقاش درءا لكل ما من شأنه أن يدخلنا في نقاشات كثيرة، أنا كرئيس الجلسة أعتبر أن السؤال المقدم موقع من طرف جميع أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، ولا أحد له الحق في أن يلومني أو أن يراجع معي الإدارة التي أسيرها في مصلحة الأسئلة الشفوية، حينما نتوصل بسؤال من فريق نعتبر أن الجميع... في هذه الحالة التي طرحتم نعتبر أن جميع أعضاء الفريق موقعين على ذلك السؤال، ولنا مراحل أخرى ولنا مواقع أخرى أين نقاش هذه الأسئلة.

أرجوك السيد الرئيس، ليس مكان للنقاش حول هذه المسألة، أرجوك، لا نريد فتح نقاش في هذا الموضوع، الجلسة ديال الأسئلة الشفوية دستورية، تتقل مباشرة، احنا لنا فرص ولنا مواقع أخرى أين تقنع بعضنا البعض بالطروحات المختلفة، أرجوك السيد الرئيس، أرجوك.

رجاء، لأن غادي نطرحو في العجز ديال الأسئلة، عندنا عدد كبير من الأسئلة، إذن لنا موعد لمناقشة هذا الموضوع حتى تقنع بعضنا البعض وحتى نستجيب حتى للدستور وللقانون الداخلي ونبتكر إن شاء الله.

إذن السؤال موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول مشكل الاكتظاظ بالأحياء الجامعية وعدم إيجاد سكن للعديد من الطلبة وخاصة الذكور منهم، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلليل، عبد الكبير برقية، عبد اللطيف أبدو، مصطفى القاسمي، محمد العزري.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد بلليل:

السيد الرئيس،

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، أظن أننا كضيعو شوية الوقت في بعض الكلام، اللي كيظهر لي هناك اجتماعات المكتب اللي يمكن يتناقش فيه هاذ الشي، ونخليو الاجتماعات ديالنا تدوز في إطار قانوني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يعاني العديد من الطلبة من مشكل عدم السكن بالأحياء الجامعية نظرا للاكتظاظ الذي تعرفه هذه الأخيرة، وخاصة بالمدن الكبرى كمدينة الرباط،

للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلليل، عبد الكبير برقية، عبد اللطيف أبدو، مصطفى القاسمي، محمد العزري.
الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.
ربما عاد وصلتمو، طلبت إذن المجلس، تفضلوا لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

أعتقد أن من حقي أن أتقدم بنقطة نظام في إطار التسيير لأنه استمنا للجواب ديال السيد الوزير المحترم المكلف بالعلاقات مع البرلمان، واستمنا للفتوى التي قدمها بخصوص ما يعتقده غيايا لطارحي السؤال المتعلق بجبر الضرر الجماعي، ويبدو أن هذه الجلسة حسب الفتوى ديال السيد الوزير غير دستورية، ويبدو أن الأسئلة التي نطرح نحن، فريق الأصالة والمعاصرة، غير دستورية.

ويتذكر السيد الوزير المحترم أنه في إطار ندوة الرؤساء اتفقنا، وتلك كانت مبادرة منا نحن فريق الأصالة والمعاصرة، عندما قررنا عن طيب خاطر أن تنازل طواعية عن تلاوة أساء 20 أو 25 مستشار نصفهم غائب، اعتقادا منا بأننا نساهم في وضع حد لواحدة من مظاهر العبث التي ظلت تميز المجلس، والآن نستمع لفتوى في واقع الأمر نستغرب أشد ما يكون الاستغراب أن يكون السيد الوزير يعني بفتواه الغريبة، وكأنه يريد أن نخرط في لعبة تكريس تقليد قديم بالي عتيق.

فاللي طرح السؤال المتعلق بجبر الضرر الجماعي هو فريق الأصالة والمعاصرة، وليس هناك لا في النظام الداخلي ولا في الدستور ما يجبرنا أن نكشف عن هويات طارحي الأسئلة، لأنه احنا موجودين كمستشارين والفريق يتحمل مسؤوليته.

ولذلك، نعتقد بأن الفتوى اللي قدمها السيد الوزير غير ذات موضوع، ونطلب منه انطلاقا من فضيلة الإصغاء والحوار التي نحسبها له أن يسحب تلك الملاحظة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، السيد الوزير هل لكم الكلمة في إطار نقطة نظام أيضا، مع الرجاء أن لا نفتح نقاشا في الموضوع لأنه يمكن أن نؤول كيفما أردنا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

أنا مع كل تطور إيجابي للعمل البرلماني، لكن ألتزم في هذه القاعة باش منحولوش الجلسة عن مسارها الدستوري، ألتزم أمامكم في هذه القاعة بأن أبعث لرئاسة مجلس المستشارين وإلى السيد رئيس الفريق المحترم باجتهاد المجلس الدستوري في هذا الشأن وبالفضول التي أحيل عليها، وما يمكن هاذ الشي إلا يطور أداءنا البرلماني.

حوالي 35 ألف طالب، أي تقريبا طالب على 10 من مجموع المسجلين بمؤسسات المنظومة الجامعية.

وهذا بالمناسبة هو العرف اللي كيمكن نلاحظوه في عدد من البلدان اللي هي ممانلة للبلدان بحالنا، هذا المجهود سيستمر من خلال تنفيذ مقتضيات العقدة التي أبرمتها الدولة مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية يوم 6 أكتوبر من السنة الماضية في أكادير، والتي سيتم بموجبها بناء 5 أحياء جامعية جديدة، توسيع الطاقة الاستيعابية لـ 7 أحياء وإصلاح أو إعادة تأهيل 4 ديال أحياء أخرى.

وفي هذا الإطار، وبالنسبة لمدينة الرباط اللي هي محط سؤال السيد المستشار، ستم توسعة الحي الجامعي السويسي 1 بإضافة 700 سرير، واحنا الآن أنهينا الدراسات وغادي نباشرو العمل فيها في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، وكذلك الشأن بالنسبة لحي مولاي إسماعيل بإضافة 500 سرير آخر، كما سيتم إنشاء إقامة جامعية جديدة، إقامات من الجيل الجديد بطاقة استيعابية إجمالية تتجاوز 3000 سرير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

مما لاشك فيها أن الحاجيات كثيرة والإمكانيات قليلة، هذا واقع، نتعرفو أشنوه هي المجهودات ديا لكم الجبارة بالنسبة للطلبة، لكن ما أتيتم به مجديد، سوف يطمئن الإنسان حوله وهو خلق 700 سرير جديد، و500 بحي مولاي إسماعيل و3000 سرير جديد، يعني هذا خبر سار بالنسبة للمستقبل، وسوف لا يكفي بالنسبة لعدد الطلبة، هذا واقع، وما يمكنش لنا نواخذو عليكم، لأنه فوق طاقتك لا تلام، هذا الحل.

إلا أنه، معالي الوزير، عندنا اقتراحات، إذا كان ممكن، الاقتراحات ديلنا وهو كانت وقعت واحد الاتفاقية باش الخواص يخلقوا أحياء جامعية بالنسبة للطلبة، إلا أنه كان تحديد عدد الغرف باش يمكن تساهم الدولة في هذه الحالة هاذي، بطبيعة الحالة من يمكن أن يقوم بهاته المنجزات إلا من كانت له إمكانيات، غير أنه يمكن السماح لبعض الأشخاص، وسوف يكون مدخول قار لبعض العائلات اللي عندهم دور كبيرة، واللي يمكن لها يكون العدد ديال الأسرة قليلة، ويكون تغيير بالنسبة للمنهجية الجديدة.

أظن بأنه وزارة التربية الوطنية خصها تراعي هذه القضية، لأنه حينما نرى أن السياحة انطلقت في إسبانيا بالنسبة لـ (les pensions)،

وخاصة الطلبة المذكور نظرا لتخصيص بعض الأحياء للإناث دون الذكور، الشيء الذي أصبح يطرح مشكل للاكتظاظ بحي مولاي إسماعيل والسويسي 1.

كما تسبب في إقصاء العديد من الطلبة الذين لم يجدوا فرصة للإيواء بهذه الأحياء الجامعية الأخيرة، إلا من حاول أو اجتهد بطرق غير قانونية، الشيء الذي يتأسف له الجميع.

لنا نسالكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي تنوون اتخاذها لحل مشكل الاكتظاظ بالأحياء الجامعية من جهة، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة للذين لم يحصلوا حتى اليوم على سكن بهذه الأحياء لمتابعة دراستهم في جو صحي وسليم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا، السيد المستشار طرح سؤال مهم جدا، وسؤال كذلك يثير قلق العديد من الطلبة وعائلات وأولياء الطلبة مع بداية كل موسم جامعي.

بغيت فقط بهذا المناسبة التذكير بالإطار العام اللي كيندرج في خصمه هذا السؤال على اعتبار أن توفير السكن للطلبة هو إحدى الدعائم الأساسية لتحسين ظروف التمدرس، بالأخص بالنسبة للمتحدرين من عائلات معوزة ومن مناطق لا تتواجد فيها هاذ المراكز الجامعية.

لكن خصنا نعرفو كذلك بأن هاذ الدعم هو مكلف للغاية، فقط من باب الاستئناس خصنا نعرفو بأن توفير سرير في إقامة جامعية يكلف 45 ألف درهم اليوم، وبأن المصاريف ديال الصيانة بالنسبة لكل سرير تراوح حوالي 4000 درهم سنويا، وطبعاً بالمقابل سومة الكراء الآن هي 40 درهم شهريا بالنسبة لكل طالب.

ومع هذا، مع هاذ التكلفة المرتفعة وهاذ العبء اللي كتشكوه هاذ الدعامة بالنسبة لتمدرس الطلبة، كان الاختيار منذ انطلاق أولى الوحدات الجامعية في بلادنا هو توفير أكبر منسوب من الدعم، وبالتالي توفير أكبر عدد من السكنيات للطلبة.

وبالفعل تتوفر اليوم على شبكة تتشكل من 19 حي جامعي، طبعا متفاوتة المستويات فيما يرجع إلى التأهيل، مثلا عندنا أحياء بحال الحي ديال ظهر المهرز الذي تم إنشاؤه في 1961، والحي ديال أكادير الرباط اللي تم إنشاؤه في 1959، وطبعاً مختلف هذه الأحياء 19 تمكنا من إيواء

يعني انطلاقة، هنا الجميع يساهم، حتى المواطن يساهم، وحتى الطالب تكون له إمكانيات باش يمكن يستقر.

المشكل اللي مطروح الآن، معالي الوزير، وهو كين واحد العدد ديال الطلبة اللي تيدخلوا السنة الأولى ديال الجامعة، كيديرو السنة الثانية ديال الجامعة، ومن بعد ما تيقاوش قادين يواجوهو المشاكل المادية، فلهدا تيضطرو باش يغادرو الجامعة وتمشييو يقويو عدد اللي تشوفو في الشوارع.

فلهدا، لابد أن يكون اجتهاد، وهذا هو الطلب اللي عندنا لكم، وسوف يكون حل بالنسبة للجميع، لا بالنسبة للطلبة، لا بالنسبة للوزارة والحكومة، ولا بالنسبة لفتة من السكان الذين سوف يستفيدون من هذه الحالة. شكرًا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرًا السيد الرئيس، وشكرًا على فعلا المقترح ديال السيد المستشار، وهو مقترح وجيه، واحنا فعلا نشغل في هذا الأفق، منذ أسابيع بعثنا فريق عمل لعدد من البلدان في أوروبا للبحث في هاذ الحالات بالذات، مثلا استرعتنا الآن تجربة كيخوضوها (les CROUS) بالنسبة للمدن الفرنسية ديال التعاقد مع (les offices des HLM) حول واحد العدد ديال العمارات التي يتم إعادة تأهيلها من أجل إيجاد حلول لهاذ المشكل ديال السكن ديال الطلبة، بل أكثر من هذا كين هناك تجارب في إيطاليا وفي إسبانيا الآن نشغل حولها من أجل تجميع (une bourse de la proposition de logement universitaire).

المشكل طبعًا أننا في هاذ القضايا هاذي تيمكن لنا نعتمد على الاجتهادات متفتحين، وعلى الإرادة متفتحين، ولكن مباشرة في التفعيل كنواجمو كما كان الحال بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص على مستوى الإنعاش في هاذ القطاع هذا، تنواجمو مباشرة المشاكل اللي كيعرفها السيد المستشار ديال عدم وجود المؤسسات المحاورة وعدم وجود الإطارات التعاقدية اللي كنسمح بتصريف هاذ الأفكار، ولكن اللي كيواعد به بأن في غضون هاذ السنة هاذي غادي نجهد باش نفعلو كل هاذ المقترحات اللي احنا فيها الآن، احنا في حدود واحد 6 أو 7 مقترحات، وبدون شك أنه غادي يخلق متنفس بالنسبة للجميع. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مشكل الاكتظاظ بالأقسام بالعالم القروي، طرحه السادة المستشارين المحترمين: محمد بلحسن خير، عبد العزيز العزاي، رفيق بناصر، خلود الإبراهيمي، عبد الغاني مكوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من أجل شرح السؤال.

المستشار السيد محمد بلحسن خير:

شكرًا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

غير، السيد الوزير، كما لا يخفى عليكم الاكتظاظ في العالم القروي بالخصوص في الأقسام ديال المستويات، كل قسم فيه 4 ديال المستويات، 5 ديال المستويات، اللي تيقريهم أستاذ واحد، معلم واحد تيقري 4 المستويات أو 5 المستويات.

راه غير معقول، السيد الوزير، لأن هاذ العالم القروي اللي الأقسام غير بالمفكك ومسقفين بالتصدير، وما عندهم بيان، وتنتقري فيهم 4 المستويات، هاذ المعلم اللي بغا يقري 4 المستويات، واش عندو استطاعة باش يقري هاذ 4 المستويات؟ واش هاذ التلاميذ غادي يستوعبوا هاذ الدروس ديالهم؟

لهذا، اللي تنطالبو باش يقربو كل قسم في مستوى واحد، وتعطي واحد العناية كافية بالنسبة للعالم القروي، ما يقاش هاذك البناء المفكك، وما يقاش مسقف بالزنك، وما يقاش يجيو فين ما خرجوا التلاميذ يجيو البهايم باش يدخلوا للأقسام يسكنوا فيهم.

لهذا، اللي تنطالبو هو باش تعطى عناية وباش يكونوا حراس وباش يكون سور ديال الأقسام، الأقسام ما فيهمش حتى المسائل الضرورية، الأقسام ما فيهمش حتى الضوء ولا الماء، وكيف بغاو يقرأوا هاذ التلاميذ؟ شكرًا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا للسيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرًا السيد الرئيس.

طبعًا، السيد المستشار، بحكم أعتقد المهم اللي حاملو لوضع المدرسة في العالم القروي، تجاوز الإطار ديال السؤال اللي توصلت به اللي كان كيغني بشكل مدقق إشكالية الاكتظاظ، ولكن ما عيش، بكل صدق أن المسائل كلها مرتبطة في الواقع.

هذه مناسبة يمكن العودة ولو بشكل وجيز حول أوضاع المدرسة في العالم القروي، بدون شك أن كل الحالات اللي حال عليها السيد المستشار هي حالات في أرض الواقع، ولكن اللي بغيت أن أؤكد له كذلك وهو أن

هذا الوضع هذا ماشي كلو، الآن والحمد لله بهذه السوداوية وفي كل المناطق، نعطي فقط إشارات بسيطة:

بالنسبة للاكتظاظ مثلا، الآن استطعنا على مستوى العالم القروي، في المستوى الابتدائي، أننا نقل نسبة الأقسام اللي فيها أكثر من 45 تلميذ، اللي هو المعيار اللي احنا محددينو من 2,1% من موسم 2008/2007 إلى 1,7% في الموسم الماضي، بما يعني ليس فقط النسبة بل حتى العدد ديال الأقسام اللي فيها الاكتظاظ هي الآن في تقلص كبير، طبعا هذا كإشارة.

أتم عارفين كذلك بأن الجهودات كلها اللي كقومو بها في إطار توسيع العرض بالنسبة للبرنامج الاستعجالي، تتمركز في حدود 63% في العالم القروي، اعتبارا للقضايا الموضوعية اللي تمت الإثارة ديالها.

كذلك الأمر بالنسبة لما يرتبط بالتجهيزات الأساسية، أنا قدمت الأرقام بمناسبة مناقشة الميزانية ديال القطاع منذ أيام في مجلس النواب، وأعطيت بأن نسبة الربط فقط بالنسبة للعالم القروي في الماء والكهرباء ارتفعت تقريبا بحوالي الضعف في ظرف سنتين.

كذلك لهذا الاعتبار الموضوعي، الذي أرتقومه السيد المستشار، وهو أن ما غاديش يمكن لنا نتصور بأننا سوف نوفر شروط ديال التعلم الجيد في العالم القروي أو في العالم الحضري إذا لم يكن عندنا واحد الحد الأدنى اللي هو هاذ الشي اللي تكلمتو عليه، مؤسسة عندها حرمتها، فيها التجهيزات الأساس وفيها شروط ديال العمل داخل الفصل بمقومات حديثة اللي احنا كلنا متفقين عليها.

طبعا احنا كذلك، ومرة أخرى، بصدد تدبير خصاص تراكم لعقود، ولكن ماشي هذا هو الموضوع، الموضوع وهو الخير أمام، أشنو هي الأمور اللي غادي يمكن لنا نوفرها بالاجتهاد ديال الجميع؟

وهذه مناسبة كذلك باش نعاود نأكد من خلال التساؤل اللي طرحته والاحتجاج الطبيعي، لأن المدارس غير كيخرجوا منهم التلاميذ، تتولي مرتع لأبها، هذه كذلك ماشي غير مسؤولية المدرسة، وراه ماشي غير مسؤولية القطاع، راه مسؤولية الجماعات المحلية، مسؤولية الناس اللي هما تيشوفوا بجانب الدوار المدرسة داخلين لها البهائم، وبايتين فيها عباد الله تيديروا فيها واحد العدد ديال الفحشاء والمنكر، وما كيتصرفوش.

هذا موضوع كبير جدا، وأنا أثرته غير ما مرة حول علاقتنا كمتجمع بواحد المؤسسة أساسية بالنسبة لمستقبلنا، اللي هي المدرسة، وإذا ما تحملناشاي المسؤولية بشكل جماعي راه ما غادي نتجاوزشاي هذه الأوضاع.

احنا على مستوانا، كل ما غادي نوفره من إمكانات، من موارد، من طاقات ومن إرادة كوفروه، وهاذ الشي كيمكن السيد المستشار يشهد عليه كذلك حتى بالنسبة للمنطقة اللي ينتمي إليها، وتيشوف أشنو هي الجهودات التي تمت في غضون السنتين الماضيتين، ولكن راه يد واحدة ما كتصقشاي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب الأستاذ خير.

المستشار السيد محمد بلحسن خير:

شكرا السيد الوزير على الجهودات الجبارة اللي قائمة بها الحكومة وبالخصوص وزارة التربية الوطنية، راه لا ننكر الجهودات الجبارة اللي هي تتقوم بها الوزارة، راه الحمد لله عندنا غاديين في واحد التحسن كبير.

ولكن، السيد الوزير، راه بغينا باش تعطي عناية للعالم القروي، راه السيد الوزير راه ذاك الشي ديال العالم القروي راه تيالم، راه المعلم تيقري في نص القسم وداير إزار، ساكن في النص ديال القسم، راه حشومة واحد العدد نتاع الأمور باش تقال في هذه المنصة.

لهذا اللي نتطالبو هو باش هذاك المفكك ما يقاش، دابا باقي لحد الآن المفكك باقي تيتبني، وراه احنا دابا في واحد العهد جديد كبير باش خصنا ما يقاش المفكك بصفة نهائية، ولكن في العالم القروي تيشوف بأنه تيتبناو أقسام بالمفكك وتيتسقفوا بالزنك، وهاذ الأيام طاح سقف في الناحية ديال الخمسات على التلاميذ، الشتا تنصب و الدراري تيقراو، الطرقات مكابنشن، ويزاف نتاع المشاكل اللي هي تتعوق المسائل باش يقراو التلاميذ في العالم القروي.

لهذا، اللي نتطالبو هو باش تكون عناية خاصة، وتنسمعو في المنصات بأن العالم القروي، العالم القروي، ولكن عكس ذاك الشي اللي كيتقال، راه العكس اللي تيدار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، السيد الوزير هل لكم رغبة في التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

لأن غادي يسمح لي السيد المستشار باش ما تكونش متفق معه، باش نقول بأن اللي كيتقال في المنصات ماشي هو اللي كاين في الواقع.

أنا اللي تكلمت عليه ماشي غير أرقام، يمكن لي نجيب صور ديال مؤسسات اللي تم إعادة إصلاحها، وهاذ الشي يعرفه الجميع داخل هذه القاعة وخارج هذه القاعة، ما أعتقد بأن الأرقام اللي قدمتها، أنا ما جايبهاش باش نذكر الأرقام، جبتها لأنه وراها مجهودات فعلية تمت على أرض الواقع وعققات الآلاف إن لم تكن عشرات الآلاف ديال أولاد المغاربة، هذا ما فيه شك.

طبعا وراء هذه المشاكل كاين مسألة في العمق، وهو طبيعة العرض ديال المدرسة في العالم القروي، وهاذ الشي راني قلتو داخل هذه القبة غير

الأجنبية في القطاعين العمومي والخصوصي، مما ينعكس سلبا على جودة ومردودية هذه المؤسسات وخاصة في بعض الأقاليم.

كما أن البرامج المعتمدة في بعض هذه المؤسسات التعليمية نجدها في بعض الأحيان تضرب في العمق الاختيارات الوطنية، معتمدة على المقررات الأجنبية وتوليفات للزمن المدرسي وفق رؤى تسويقية تقلص من الزمن الإلزامي لبعض المواد الحيوية، مثال: مادة اللغة العربية مثلا.

في هذا الصدد، ندعو في فريق الأصالة والمعاصرة ألا يقتصر تشجيع الدولة لهذا النوع من التعليم على التحفيزات الضريبية وتسهيل منح القروض وتبسيط مسطرة الاستئثار، بل يتطلب قبل ذلك امتلاك رؤية واضحة من أجل خلق تعليم خصوصي في متناول مختلف فئات المجتمع، ومنسجم تماما وبشكل كبير مع السياسة المطبقة في بلادنا، متابعا بعمليات التفتيش والمراقبة الصارمة والتتبع والتقييم من طرف الوزارة الوصية، حيث نجد السيد الوزير، أنه في بعض المؤسسات الخصوصية مثلا في الأقاليم الجنوبية أن هناك بعض الأشخاص أو بعض التلاميذ الذي يدرسون في بعض المؤسسات، وعندما ينتقلون إلى شمال المملكة، يكون معدلم مثلا كيجيب 8 أو 9 في المعدل، وإذا به لما ينتقل لشمال المملكة يولي كيجيب 3 أو 4، وبعض الأحيان لا يجد أي مؤسسة تعليمية، ولو كانت خصوصية باش تقبلوا نظرا لضعف المستوى، وهنا يتبين، السيد الوزير، أن هناك تباين بين الجهات وبين المناطق فيما يخص المراقبة والتتبع والتقييم.

ونود، السيد الوزير، أن نسألكم عن الإجراءات التي ستخضعونها لإصلاح التعليم الخصوصي، وما هي الخطوط العريضة للتدابير التي ستعمدونها لإصلاح جوانب التأطير والبرامج الدراسية ومشاكل الأسعار والتأمين، ممتنين منكم جعل التعليم الخصوصي يخرط في ورش إصلاح التعليم بصفة عامة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحه لسؤال - في الواقع - بهم أحد المكونات الكبيرة للقطاع التي هو قطاع التعليم الخصوصي.

طبعاً أنا هيأت عناصر الجواب المرتبطة بصلب السؤال كيف ما جاءني في صيغته الكتابية، فبدون شك ما غاديش تكون توفي بالغرض كولو ديال السؤال كما تفضلتو به.

في البداية طبعاً، لابد من التذكير أن قطاع التعليم الخصوصي المدرسي بشكل قطاعاً تربوياً واستثمارياً في نفس الوقت، حيث يساهم في التنمية

ما مرة، كما نعتقد في واحد الفترة بأننا إذا بنينا جوج ديال الصنادق ديال الوعيد بجانب دوار راه أولاد المغاربة غادين يقرأوا، الآن عرفنا بأن هاذ الشي راه ماشي هو الحل، وهاذ الشي على أساسو جنبنا المفهوم ديال المدارس الجماعية، ونقلنا العدد ديال المشاريع اللي غادي نرسيوها في هاذ الإطار من 50 إلى 200، وأتم عارفين هاذ الشي.

وفي تصورنا، لأن إلى مشينا بهاذ المنطق اللي احنا فيه الآن، بهذه الإرادة ووفق هذا التصور، إعادة هيكلة كل النسيج ديال المدرسة المغربية في العالم القروي غادي يمكن لنا نتغلبو عليه في غضون العشر سنوات المقبلة، أي بإعادة الهيكلة الكاملة ديالو، لأن هاذ الشي كولو ديال المدارس الفرعية وهاذ الشي كولو اللي هي الآن في عدد 13 ألف مدرسة، هاذ الشي راه ما خصوصي يبقى في المستقبل.

احنا عندنا هاذ الإرادة، ابديناها، والعديد ديال السيدات والسادة المستشارين يمكن لهم يشهدوا على هاذ الشي في المناطق دياهم، وهاذ الشي كيف قلت ما يمكنش لو يتم في ظرف سنة، غادي يخصو واحد الوقت، الوقت احنا أعطيناه 2012، أعتقد بأن عندنا فرصة ديال 2012، وذيك الساعة وقتها غادي نعطيو الحساب على هذه الأمور كلها التي تمت. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي ورد بشأنه طلب تأجيل، فسيؤجل طبقاً للقانون، ومنتقل إلى السؤال الموالي، يتعلق بمؤسسات التعليم الخصوصي، للمستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، لكم الكلمة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الشيخ أحمدو أادابدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار إستراتيجيتكم الهادفة إلى النهوض بالمسألة التعليمية، وخطابكم الدال وذو بعد عميق حول توفير مناخ لاحتضان المجتمع للمدرسة، يلاحظ الإقبال الكبير والمتزايد للاستثمار في مؤسسات التعليم الخصوصي، ليس الهدف هو الانخراط في ترجمة سياسية عمومية تعليمية ناجعة، بل الهدف هو الربح والمردود المادي الذي تذرره على أصحابها الذين يعتبر أغلبهم غرباء عن حقل التربية والتعليم.

هذا الوضع يجعل جل المؤسسات التعليمية لا تعبر أي اهتمام لتوجيهات وبرامج وزارة التربية الوطنية، التي تدعو إلى عدم اعتماد البرامج والمقررات

التعقيب، المستشار المحترم السيد عابد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، أتم ونحن متفقون على أن التعليم الخصوصي شريك رئيسي إلى جانب الدولة في النهوض بالمنظومة التربوية، والدولة تراهن على التعليم الخصوصي للخروج من الأزمة التي تعيشها المدرسة العمومية.

ومنها، السيد الوزير، وأتم تعلمون بذلك، الاكتظاظ، غياب وبعد المدارس عن التلاميذ في بعض المناطق رغم الجهود التي تبذل في هذا الميدان، لكن نحن لا نتفق أن يخضع هذا القطاع لمنطق وقيم السوق.

نطالب من الحكومة أن تقوم بمراقبة مشددة وبرامج موحدة في إطار التحملات المعمول من طرف الوزارة الوصية، بالمقابل يجب على الدولة كذلك أن تعترف بهذا القطاع، وأن تكون بجانبه، ما خصوص يكون كتلعب هي وهو، التنافس، بل لأنه الأبناء ديانا اللي في قطاع التعليم الخصوصي أو في التعليم العمومي أبناء المغاربة، كيخصهم كلهم احنا نعاملهم معاملة اللي هي يمكن لها تمشي بهم للمستقبل الزاهر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

إذن نتقل إلى السؤال الموالي الموجه إليكم أيضا، السيد الوزير، حول موضوع الصفقات الخاصة بمطاعم الأحياء الجامعية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أذخيل، عبد الحميد السعداوي، البكاي بورجل، عبد القادر قوضاض، أحمد الجوهري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليفضل السي البكاي.

المستشار السيد البكاي بورجل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وزملائي المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تمثل حماية صحة المواطنين هدفا أولويا في سياسة الحكومة والدولة في شتى المجالات باختلاف القطاعات الوزارية التي تشرف عليها حسب الاختصاص.

وبالنظر إلى أن المبدأ المعتمد في الصفقات العمومية بالنسبة لطلبات العروض يقتضي رسو المزاد على الظرف المقدم لأقل قدر مادي، فإن تطبيق هذا المعيار على صفقات تمويل الأطقمة بالأحياء الجامعية من شأنه

الاقتصادية والاجتماعية في مجال الاستثمار والتشغيل، فبالإضافة إلى كونه يساهم في تقديم الخدمات التربوية، فإنه يساهم أيضا في تشغيل عدد كبير من الموارد البشرية.

وبرسم الموسم الدراسي 2009-2010، بلغ عدد التلاميذ المتدرسين بقطاع التعليم المدرسي الخصوصي 576700 تلميذ وتلميذة، أي بنسبة 9% من مجموع تلاميذ المغرب و11% طبعا بالنسبة للتلاميذ في المستوى الابتدائي، ويقدر عدد العاملين بالمؤسسات التعليمية الخصوصية حوالي 70 ألف إطار وعون، من بينهم 50 ألف مدرس ومدرسة.

بخصوص مراقبة مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، فإنها تخضع لمراقبة تربوية وإدارية من طرف مصالح الوزارة للتأكد من التزامها وتقيدها بمقتضيات القوانين الجاري بها العمل، بحيث يمكن لها بمقتضى النصوص التشريعية الجاري بها العمل اتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية في حق المخالفين لأحكام القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، من بينها سحب ترخيص مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي أو إغلاقها أو توقيف مدير مؤسسة التعليم عن ممارسة مهامه.

وعلى مستوى البرامج والمناهج بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، فإنها مطابقة للبرامج والمناهج المعمول بها بمؤسسات التعليم العمومي، مع إمكانية إضافة بعض المواد الداعمة، والتي تدخل ضمن الأنشطة الموازية، مع التذكير بأن مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تخضع لنفس النظام المدرسي الذي يسري على مؤسسات التعليم العمومي بجميع أسلاكها التعليمية في كل ما يتعلق بشروط ولوج الأسلاك التعليمية وشروط التدرس ونظام الامتحانات والمراقبة المستمرة.

أما فيما يخص تحديد رسوم التسجيل والتدرس في التعليم الخصوصي، فإنه يخضع لمنطق العرض والطلب ونوعية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الخصوصية، علما أن هذه المؤسسات توفر خدمات موازية من نقل مدرسي وإطعام وأنشطة ثقافية وترفيهية وغيرها.

وقد خصص البرنامج الاستعجالي، كما تعلمون، مشروعا مستقلا لتطوير التعليم المدرسي الخصوصي، يتضمن عدة إجراءات تهدف إلى تأهيل العرض التربوي الحالي والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخصوصية في أفق استثمار نتائج الدراسة المزمع إنجازها من قبل الوزارة لتصنيف وترتيب هذه المؤسسات واقتراح مرجعية لكلفة الخدمات المقدمة من طرفها.

طبعا ماغاديش ندخل في التفاصيل ديال مجمل الإجراءات، إذا بقى شي وقت في التعقيب، يمكن نعطي بعض الإضافات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل تريدون التعقيب؟ لكم الكلمة في إطار

تعريض صحة الطلبة للخطر نتيجة اختيار العروض المقدمة لأقل الأثمان دون مراعاة الجودة في جوانبها النوعية.

وعليه، فما هي الإجراءات التي ستتخذونها، سيدي الوزير، لمراجعة تدبير هذا الصنف من الصفقات لحماية صحة الطلبة وتحسين نوعية التموينات، مع العلم أن قانون الصفقات العمومية أصبح يسمح لكم باختيار أفضل الأثمان المقترحة مع مراعاة الجودة المطلوبة؟
شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا السيد المستشار على صواب ملي أثار هذا الموضوع، وفعلنا احنا قننا مجموعة ديال الافتتاحات السنة الماضية حول الأداء ديال المطاعم الجامعية وتوصلنا لنفس النتيجة اللي أثارها السيد المستشار، أن كايته اختلافات مرتبطة بالجودة ومرتبطة كذلك بطبيعة المساطر، اللي هو القصة ديال (le moins-disant).

وباختصار شديد، احنا كنفعلو جوج الآليات الآن، الآلية الأولى وهو أن الجيل الجديد ديال المطاعم الجامعية سيتم تدبير الخدمات ديالو من خلال مسطرة المناولة (externalisation)، وبدأنا الآن غادي نبدأو التجربة في المدينة ديال سطات والتجربة كذلك في المدينة ديال طنجة على أساس أن الناس اللي هما حرفتهم هي هاذي، الإطعام الجماعي يتكلفوا بهذا الموضوع هذا، لأننا احنا اجتهدنا ودرنا ذاك الشئ اللي قدرنا عليه، ملي كنفعلو طاقم عندو الخبرة وعندو الخبرة وعندو، كيمكن لو يوفر خدمات، ولكن في بعض الحالات الواحد يقول الواقع كما هو، الخدمات كتكون دون المستوى.

المسألة الثانية اللي فعلناها، وهو الآن القانون كيسمح بالنسبة للمؤسسة (ONOUSS)، اللي هو المكتب الوطني ديال الأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية باش يوجد مشروع مدونة ديال الصفقات خاصة به، اللي على أساسها بتفاوض مع وزارة الاقتصاد والمالية غادي نحددو معايير جديدة لدفاتر التحملات اللي غادي يكون فيها الشرط ديال الأمانة هو فقط شرط من ضمن الشروط الأخرى، على اعتبار أن الجودة بالنسبة لنا حنايا هو الشرط الأساسي.

وبالتالي شكرا على طرح هذا السؤال اللي أتاح الفرصة لتقديم هذه التوضيحات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار لكم الكلمة إن كانت لكم رغبة في التعقيب.

المستشار السيد البكاي بورجل:

معالي الوزير، أشكرك على هذه التوضيحات، كنتمى مادام ذكرت غادي تدبير هذه التجربة في جوج المدن، الله يخليك زد معك الناظور حتى هو راه مكرفس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل لديكم رد على التعقيب؟

شكرا، ننقل إلى السؤال الموالي، موضوعه مآل مشروع بناء وحدة جامعية بمدينة خنيفرة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عدال، محمد القندوسي، الحو المربوح، عبد الله الغوتي، عبد المجيد الهاشمي.
الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، تفضل السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، إن انخراط وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في إصلاح شامل لمنظومة التعليم ببلادنا، جعل كل المتبعين يستبشرون خيرا، خصوصا في إطار ما يسمى بالخطط الاستعجالي، الذي تبنته الوزارة مؤخرا.

وإذا كانت منظومة الإصلاح قد شملت التعليم العالي، ونحن نخص بالذكر البنية التحتية، فقد كان مقررنا، السيد الوزير، إنشاء وحدة جامعية بمدينة خنيفرة باتفاق مع الوزير السابق، حيث أخذت المجالس المنتخبة على عاتقها توفير البقعة الأرضية رهن إشارة الوزارة الوصية على القطاع من أجل بناء الوحدة الجامعية وتجهيزها ومدها بالأطر والأساتذة الجامعيين.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن أهمية إقليم خنيفرة وكثافته السكنية وطبيعته الوعرة لتضاريسه وطقسه البارد، كل هذا أصبح يجعل إنشاء هذه الوحدة من الأولويات التي ستسهل المأمورية على أبناء المنطقة من أجل ولوج التعليم العالي في ظروف ملائمة، ودون اللجوء إلى جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وما يتطلبه ذلك من مصاريف وإكراهات.

السيد الوزير المحترم، نسألكم عن مآل مشروع إحداث وحدة جامعية بإقليم خنيفرة وعن التزامات السيد وزير التربية الوطنية السابق مع ساكنة ومنتخبي المنطقة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال.

أود أن أشير في بداية هذا الجواب إلى أن الوزارة تعمل باستمرار على مواكبة التزايد المتوقع للطلبة بتوسيع الطاقة الاستيعابية للجامعة من خلال ثلاث دعومات، تتمثل في: ترشيد استعمال البنيات المتوفرة، توسيع المؤسسات القائمة، وتشديد مؤسسات جامعية جديدة إن اقتضى الحال.

وفي هذا الإطار، شرعت الوزارة في إعداد دراسة لوضع تصميم مديري لتنمية عرض التعليم العالي في أفق 2025، يشكل أساسا لوضع تصور متكامل لتطوير العرض الجامعي مستقبلا، وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من هذه الدراسة، وتم وضع تشخيص لوضعية منظومة التعليم العالي والقيام بالمقارنات الدولية وتقديم العناصر الأولى للرؤية المستقبلية، وتم الشروع مع مطلع هذا الموسم في إنجاز المرحلة الثانية الخاصة بصياغة التصميم الإداري في حد ذاته.

ويهدف هذا التصميم إلى وضع مقاييس مضبوطة وموضوعية لإنشاء أي جامعة أو مؤسسة جامعية جديدة واقتراح تدابير ملموسة لها لعقلنة الخريطة الجامعية الحالية، من ضمنها تجميع الجامعات لتكوين أقطاب جهوية للتكوين والبحث، كما هو الأمر اليوم بالنسبة لجامعتي الرباط.

وتتمثل هذه المقاييس في حجم الجامعات والمؤسسات الجامعية الذي أصبح عاملا أساسيا في أفق رفع مستوى التنافسية في ميدان التكوين والبحث على الصعيد العالمي، وستأخذ بعين الاعتبار التوجهات العالمية الجديدة في هذا المجال، وكذا التصنيفات المعتمدة.

العنصر الثاني هي المقاييس التي تمه طبيعة الأحواض الجهوية للتشغيل لضمان ملاءمة أفضل للتكوينات المقدمة مع حاجيات التنمية الجهوية والوطنية، وكذا تطور الأعداد الطلابية ودعم مقومات الجهوية.

وعلى ضوء التوجهات والمقاييس التي سيحددها التصميم الإداري، ستم دراسة جدوى مشاريع إنشاء المؤسسات المقترحة، سواء من طرف الجامعات أو مختلف الهيئات والمؤسسات، وكذا نوعية المنشآت التي يجب إرساؤها والبرمجة الزمنية لإنجازها والوسائل المادية والبشرية التي يجب توفيرها.

وفي هذا السياق، ستم دراسة جدوى إنشاء مواد جامعية بمدينة خنيفرة، علما أن الوزارة تتوصل بطلبات واقتراحات إنشاء أنوية جامعية بعدد من المدن الصغيرة والمتوسطة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم. احنا، السيد الوزير، اخذنا الموضوع باستمرارية الإدارة وبشراكة وبالاتفق مع الوزارة ديالكم، احنا، السيد الوزير، ما زلنا متمسكين ببناء المشروع، الله يعطيكم الخير راه احنا واقفين على المشروع نظرا لظروف اجتماعية وحتى أمنية، الظروف ديال اقليمي ميدلت وإفران كنعرفوها بلا شك، ولاسيما في أنكوكو، إلمشيل وهذا، وهادي وحدة ماشي من الأوائل ديالها، عشنا التجربة ديال الوحدة ديال الراشيدية، فحففت علينا واحد العدد ديال المشاكل في جهة مكناس تافيلالت بالخصوص.

فاحنا كما قلت، السيد الوزير، الله يعطيكم الخير احنا متمسكين بهذا المشروع، وعندنا طلبة الله يعطيكم الخير في إطار إنجاز هذا المشروع، إعطاء كوطا في الحي الجامعي لإقليمي خنيفرة وميدلت، وكذلك الرفع من عدد المنح للتلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزير هل لكم تعقيب؟ شكرا للسيد الوزير باسم المجلس على مساهمته في هذه الجلسة المباركة. ننقل إلى الأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وسنبدأ بوضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية، للمستشارين المحترمين السادة: توفيق كميل، محمد أمزال، أحمد أبرجي، محمد المفيد، عادل المعطي، فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح سؤاله.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد كان للزيارة الملكية المفاجئة والتاريخية لخرية عين الشق بالدار البيضاء الأثر الإيجابي، حيث تمخض عنها نقاش عمومي حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية وطرق مراقبتها بعد ما كانت تعيش فوضى كبيرة في التسيير والتدبير.

وقد بادرت الحكومة إلى إخراج قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والذي ساهم في إنضاجه وتكميله البرلمان بغرفتيه من خلال التعديلات والنقاش الذي دار إبانته، وكل ذلك لازال مسجلا ومدونا إلى يومنا هذا في تقارير، تضمنت جميع الأعمال التحضيرية الخاصة بهذا القانون.

تم الإغلاق دياهم ولكن اللي تم التعويض دياهم بمؤسسات اللي هي جديدة وكتوفر على الشروط الضرورية، ومنهم 193 اللي هما المدارس العتيقة اللي هي غير خاضعة للقانون رقم 14.05.

إذن كيبقاو 1195 اللي هما خاضعين للقانون رقم 14.05، إلى حيننا منهم 171 اللي هي خلقتهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، واللي هما أصلا مطابقين للقانون 14.05، كيبقى 1024 ديال المؤسسات، منهم 962 اللي تم التسوية دياهم و62 اللي هما في فترة التأهيل وربما سأستمر في الجزء الثاني من الجواب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ توفيق كميل.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيدة الوزيرة.

كنشكروكم على تفضلكم بهذا الجواب، واحنا متفقين تماما مع ما تضمنه من أفكار وإجراءات، بالرغم من أنه كيبقى غير كاف، لأن هذا موضوع كبير والوقت اللي مخصص لكم للجواب راه قليل بزاف.

ولكن مرة أخرى، السيدة الوزيرة، كناكدو لكم أن أسباب طرحنا لهاذ السؤال كثيرة، نذكر منها البطء في تفعيل مقتضيات قانون الرعاية الاجتماعية بشكل أكثر جراءة، وعدم توفر الوزارة على رؤية بعيدة المدى لإعادة تأهيل أطر هذه المؤسسات والجمعيات التي تسهر على تديرها لكي لا تقع في فضيحة أخرى مثل فضيحة خيرية عين الشق، التي عرفت اختلالات مالية وانعدام شروط الصحة والتغذية وضعف التسيير التربوي وكذا مجاورة الأطفال للشباب والكبار والشيوخ، ونحن نعرف جيدا ما أنتجت هذه المجاورة.

والشيء الخطير، السيدة الوزيرة، هو كيف يعقل أن رجال الأمن عند تنظيمهم للحملات التمشيطية لتطهير الشوارع من الأطفال المنحرفين والمشردين، يقومون بإياداعهم في هذه الخيريات، وهذا أمر غير معقول تماما، والمطلوب منكم إحداث مراكز جديدة لإيواء أطفال الشوارع المنحرفين من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي الأخير، نطالبكم بالبحث عن حلول ناجعة لفائدة الأطفال والشباب الذين سوف يتجاوزون يوما ما سن 18 سنة، وهذا لضمان حصولهم على شواهد تحول لهم الإدماج في سوق العمل لكي يتمكنوا من الحصول على مداخل تضمن لهم العيش في ظروف ملائمة خارج مؤسسة الخيرية، وتجنب الاكتظاظ بها. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة لك الكلمة للرد على التعقيب.

إلا أن الجميع كان ينتظر خروج هذا القانون ومراسيمه التطبيقية إلى حيز الوجود، وأكمال المنظومة التشريعية لهذا القانون، التي لازالت لم تر النور بعد، ولم تستطع لحد الآن الوصول إلى معالجة الاختلالات التي تعرفها مؤسسات الرعاية الاجتماعية في بلادنا.

نسألكم، السيدة الوزيرة، عن العراقيل التي تقف أمام تطبيق قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والذي يهدف بالأساس إلى معالجة الاختلالات المالية والإدارية التي تتخبط فيها هذه المؤسسات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، السيدان الوزيران،

في البداية أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين لفريق التجمع الدستوري الموحد على سؤالهم حول تطبيق القانون 14.05 والمراسيم المرافقة له، هذا يشكل واحد الورش مهم جدا ديال الملاءمة وديال تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب هذا القانون رقم 14.05 اللي جات باش تملأ واحد الفراغ في هذا الميدان.

وهذا القانون ينص على ضرورة مراقبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية من أجل تحسين ظروف الاستقبال والإيواء للمستفيدين والمستفيدات، وكذلك الحكامة الجيدة وحسن التدبير من ناحية الموارد البشرية ديال هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

فمنذ ثلاث سنوات ديال تطبيق هذا القانون، قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بمعية مؤسسة التعاون الوطني بمجهودات جبارة من أجل مساعدة الجمعيات على تحقيق الهدف ديال تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة بمجموعة من الأعمال مثل الإخبار وتحسيس الفاعلين المحليين الجمعويين والمسؤولين المحليين حول محتويات هاذ القانون رقم 14.05، وكذلك إعمال الهيئات الإدارية المنصوص عليها في القانون، وكذلك وضع الدفاتر ديال المساطر وديال التسجيل الضرورية بالنسبة لمؤسسة الرعاية الاجتماعية، وكذلك التكوين وتقوية القدرات ديال الموارد البشرية لمؤسسة الرعاية الاجتماعية، وهذا العمل ديال التكوين تم القيام به من طرف التعاون الوطني بمعية المجالس الجهوية والمجالس الإقليمية للتنمية البشرية، فتم الإحصاء ديال مجموع مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي يصل عددها إلى 1409، منهم 16 اللي هما معفيين اليوم، شكلتهم أو كوتتهم أو خلقتهم الدولة، واللي هما معفيين من تطبيق هاذ المقتضيات، كايين 5 اللي

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

فعلا، السيد المستشار المحترم، الوقت مايكفيناش باش يمكن لنا نتطرقو لجميع الجوانب، ولكن كتنمى إن شاء الله أنكم تكونوا حاضرين معنا إن شاء الله في تقديم الميزانية، وفي اللجنة غادي يكون عندنا ما يكفي من الوقت باش نعطيوا كل التفاصيل.

ولكن يمكن لي نقول لك فعلا بأنه الوزارة كتوفر على واحد الرؤية واضحة في هاذ الميدان، وتعمل على خلق مراكز ذات مرجعية في ميدان التكفل بالأطفال في وضعية صعبة من خلال وحدات الإسعاف الاجتماعي المتنقل (Samu social)، وكذلك من خلال وحدات حماية الطفولة، وكذلك بمرافقة كل الفاعلين الجمعويين اللي كي عملوا في إطار هاذ الجمعيات.

احنا كقومو فعلا بجعل واحد المستوى عالي في الأخلاقيات ديال العمل الجمعوي، وبالتالي من خلال تأهيل الجمعيات ووقوف هاذ العمل على الإمضاء على ميثاق أخلاقي للعمل الجمعوي، كذلك من خلال التكوين ديال هاذ الفاعلين الجمعويين اللي كقومو به باستمرار بشراكة معهم، ومن خلال كذلك مجموعة من النقط اللي هي مبرجة في العمل ديالنا ديال 2011، وخاصة مثلا وضع دفاتر ودلائل لمرافقة هاذ الفاعلين الجمعويين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك التكوين، وكذلك إعمال واحد 1195 ديال اللجان تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتنظيم كذلك لقاءات جهوية مختصة في التفكير في الطرق للوصول إلى تحسين ظروف الإيواء، بالأخص للمستفيدين من ما تسميه بالخيريات، واللي هما مؤسسات الرعاية الاجتماعية، واللي كاين واحد الحرص كبير على كون على هاذ الأطفال المنحدرين من هذه الخيريات أصبحوا فعلا عندهم تكافؤ الفرص داخل المجتمع، كنساعدوهم على الحصول على منح وكقومو من خلال كذلك شركات مع المجتمع المدني في توفير كل الظروف لحياة سعيدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزيرة.

السؤال الموالي يتعلق بظاهرة خدامات البيوت، لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، أرجو من أحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي تقديم السؤال.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون،

كما تعلمن، السيدة الوزيرة، فهناك العديد من الموائيق الدولية التي تنص على ضرورة حماية الأطفال، بل وأيضا ضرورة محاربة أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، إلا أنه وللأسف الشديد استنفطت هاته الظاهرة خلال السنوات المنصرمة في ظل غياب مراقبة صارمة لهاته الظاهرة، بل وأيضا في ظل غياب حماية اجتماعية وصحية لهاته الفئة ولهاته الشريحة من المغاربة، بل ونحن عشنا وعاشنا العديد من الأحداث تتعلق بما يتعرض له الخادومات من كل أشكال القمع والاستغلال، ونسوق بهاته المناسبة الحادثة المعروفة، حادثة مدينة وجدة، وما أكثر مثل هاته والأمثلة كثيرة كهاته التي سردنا، وأيضا لا نريد فقط أن نعني بسؤالنا خدامات البيوت، بل أيضا حتى على مستوى العديد من المقاولات يتم تشغيل الأطفال ذكورا وإناثا. لذلك، فنحن نسألكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل إنصاف هاته الشريحة، احتراما أولا للموائيق الدولية، خاصة التي صادق عليها المغرب، واحتراما أيضا لحقوق الإنسان، علما أن دستور البلاد، والذي هو أسمى قانون، ينص في ديباجته على أن المغرب يلتزم باحترام الحريات وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا. شكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزيرة لك الكلمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارين،

أتقدم بالشكر إلى الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرح هذا السؤال اللي كنتناقم معكم كليا القلق حول ظاهرة تشغيل الأطفال بكل الأوجه، لأنه هذا لا يتلاءم أبدا مع التقدم المهم اللي عرفه بلادنا في ميدان حقوق الإنسان.

ولكن كشوف بأنه ما يمكنش لنا نقولو بأنه هذه الظاهرة تزايدت، وهذا إذا اخذينا بعين الاعتبار مثلا الأرقام اللي قدمت لنا مؤخرا المندوبية السامية للتخطيط، لأنه باش تقموا واحد الوضع خصنا نشوفو فين كنا وفيين احنا وفيين احنا ماشيين.

إذن إذا جينا نشوفو أولا الأرقام، نتعطينا بأنه في سنة 1999 فقط كانت 517 ألف ديال الأطفال دون 15 سنة اللي كانوا يشتغلون، دابا الآن في سنة 2009 يعني الأرقام ديال 2009 كنتعطينا فقط 170 ألف ديال الأطفال اللي كيشغلوا، هاذ 170 ألف غادي تنفق معك 100%.

إذا قلت لي بأنه غير مقبول، ولكن منقولوش بأن الظاهرة تزايدت، هي الظاهرة تتناقص، وتنقص نظرا للمجهودات اللي كقوم بها الحكومة ومختلف القطاعات الحكومية، ويمكن لي أن أذكر على وجه الخصوص وزارة التربية

وأتم، السيدة الوزيرة، تنتمون إلى حزب تقدمي، من أهم مبادئه، ونحن نتفاسم معكم على الأقل إيديولوجيا هذه المبادئ، من المفروض أن يتم التعامل مع هاته الظاهرة بالصرامة، ثم أنه هناك مشروع قانون يتعلق بمحاربة هاته الظاهرة، نسألکم أين أو ما مآل هذا المشروع؟

وأكتفي بهذا القدر، علنا كمحاربة نتم في يوم من الأيام بديمقراطية حقيقية، نفرز لنا مؤسسات حقيقية، تجعل حدا وتكون قطعة من مثل كل هذه الممارسات في إطار المحاسبة. شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل لديك رغبة في التعقيب؟

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السيدة الرئيسة، فعلا أريد أن أعقب في بعض الكلمات باش نقول أولا بأنه الفكرة اللي قلتيو أنه مكان الطفل هو في المدرسة وليس في العمل، كان بالضبط هو الشعار اللي استعملناه من خلال الحملة الوطنية الثانية لمحاربة تشغيل الفتيات كخدمات البيوت اللي انطلقت يوم 12 يونيو، اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، واللي كان تحت رئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم كرئيسة للمركز الوطني لحقوق الطفل، واللي رافقها بمجموعة من الجهود من أجل التحسيس حول تشغيل الأطفال كخدمات البيوت.

فيما يخص مشروع القانون اللي كيتعلق بمنع تشغيل الأطفال بالبيوت، فكان هناك جوج مشاريع، واحد متعلق بتقنين العمل ديال خدام البيوت اللي قدمه زميلي وزير التشغيل والتكوين المهني، وكان مشروع قانون متعلق بمنع تشغيل الأطفال، فاشتغلنا في إطار لجنة مشتركة، والآن - الحمد لله - وصلنا لواحد الصيغة اللي هي مشتركة من أجل تقديم مشترك لمشروع القانون اللي كتمنى أنه غادي يجي عن قريب تحت قبة البرلمان، وكتمنى أنه يكون تعاون السيدات والسادة المستشارون والسيدات والسادة النواب من أجل مرور هاذ المشروع قانون الهام.

بالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة التعبئة الاجتماعية من أجل محاربة هاذ الظاهرة، ونحن كوزارة قمنا بشراكة مع مجموعة من جمعيات المجتمع المدني من أجل استخراج الأطفال من فضاء العمل وإرجاعهم إلى المدرسة وإلى بيوتهم من خلال كذلك شراكات مع هذه الجمعيات، وكذلك هناك مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل الإسعاف الاجتماعي المتنقل (Samu social) اللي كيقوم كذلك باستقبال هاذ الأطفال وإعادة إدماجهم داخل أسرهم.

وأنا متفقة معك بأنه المجتمع ديالنا هو ماشي في واحد الطريق فعلا ديال محاربة كل أشكال الفوارق الاجتماعية والنهوض بمبدأ تكافؤ الفرص، اللي هو كذلك مبدأ أساسي ديال العدالة الاجتماعية وديال حقوق الإنسان.

الوطنية، وها هو ذا السيد الوزير حاضر معنا، المحمودات اللي يتم القيام بها في إطار البرنامج الاستعجالي، برنامج تيسير، مليون محفظة، بناء دار الطالب ودار الطالبة، يعني مجموعة من الإجراءات اللي أدت للتزايد في عدد التمدرس ديال الأطفال، اللي وصل إلى 95% تقريبا بالنسبة للأطفال ما بين 6 سنوات و11 سنة، ومع الأسف 75% بالنسبة لما بين 11 و15 سنة اللي هو كايين فيها تمدرس، ولكن كايين كذلك المحمودات التي يتم القيام بها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في محاربة الفقر والهشاشة، وكايين المحمودات ديال مؤسسة التعاون الوطني من خلال مؤسسة الرعاية الاجتماعية، وكذلك الإستراتيجية ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن لمحاربة الفقر من خلال الأنشطة المدرة للدخل إلى آخره...

أنا الشيء اللي كبتغيمك تتفاسموه معي، السيد المستشار، هو أنه لا شيء يبرر تشغيل الأطفال كخدمات بيوت، أو بصفة عامة تشغيل الأطفال دون 15 سنة، لأنه تنلقى عدد، مع الأسف حتى من السادة داخل قبة البرلمان اللي كيعبروا على الفكرة بأنه هو إلى كان الفقر، الفقر كيمكن لو يبرر ذلك، أنا كنشوف بأنه كايين مناطق اللي هي في نفس المستوى ديال الفقر، ولكن ما كيعطيوش الأطفال ديالهم باش يشغلوا، لأنه خصنا ولايد نقومو بالتحسيس أنه الدور ديال الأطفال ماشي هما أهم يخدموا على والديهم بل العكس هو اللي صحيح.

وفي هذا الميدان، الوزارة قامت بعدة مجهودات:

- 1- على الصعيد التشريعي بوضع مشروع قانون لخدمات البيوت؛
 - 2- على الصعيد التحسيبي بإطلاق حملة وطنية لمحاربة تشغيل الفتيات كخدمات بيوت يوم 12 يونيو السابق، وكذلك في ميدان التكوين وفي ميدان التعبئة الاجتماعية حول هذا الميدان.
- ومع الأسف الوقت لا يسمح لي باش نعطيك التفاصيل.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيدة الوزيرة.

لا يمكن أن نستسيغ أن يكون الفقر مبررا لاستمرار هاته الظاهرة، ومحاربة الفقر طبعا هناك عدة أشكال، ومن أهم هاته الأشكال هو التوزيع العادل لثروات البلاد، هذا من جهة.

من جهة ثانية، المكان الطبيعي لهؤلاء الأطفال هو المدرسة، هو التكوين، هذا هو المكان الطبيعي لهؤلاء الأطفال.

من جهة ثالثة، للأسف هو أن هناك اليوم من يستقدم خدمات للبيوت من بعض الدول الآسيوية والإفريقية، ماشي غير المغرب، هاذ الظاهرة غادي تكونوا وقتو عليها، السيدة الوزيرة، وهذا طبعا نوعا من الاستغلال الذي يجب محاربهه لأن زمن القناة انتهى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، بهذا سنكون قد أنهينا جلسة الأسئلة الشفوية،
وأعلن عن اختتامها.